# المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

مجلة داخلية تصدرها القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي

## في هذا العدد


- ١٩٨٩ متغيرات وثوابت ..
- مؤتمرات مجلس العرب ..
  ـ الحلقة الثانية ـ
- الأردن قبل الانتخابات وبعدها ديمقراطية حقيقية .. أم ماذا؟!
- حول لبنان والمنطقة العربية المساعي تستمر في الحاضر والمستقبل ..
- الديمقراطية مفهوماً وممارسة ..


العدد ٢٣٩ كانون الأول ١٩٨٩

# المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية


## في هذا العدد


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| ● **الافتتاحية** | |
| ★ ١٩٨٩ متغيرات وثوابت .. | ٢ |
| الرفيق الدكتور فواز صياغ<br>عضو القيادة القومية الاحتياط<br>« رئيس هيئة التحرير » | |
| ● **صفحات من تاريخ الحزب** | |
| ★ دورات مجلس الحزب ١٩٤٧ ـ ١٩٥٧<br>ـ الحلقة السابعة ـ | ٦ |
| الرفيق : جورج صدقني | |
| ● **دراسات عربيـة** | |
| ★ الاردن قبل الانتخابات وبعدها ..<br>ديمقراطية حقيقية .. أم ماذا ؟! | ٣٠ |
| الرفيق : رئيس هيئة التحرير | |
| ★ جبال لبنان والمنطقة العربية ..<br>الماضي مستمر في الحاضر والمستقبل .. | ٤٠ |
| الرفيق : د. ياسين سلمان | |
| ● **دراسات فكريـة** | |
| ★ الديمقراطية مفهوما وممارسة .. | ٤٩ |
| الرفيق : د. عدنان مسلم | |
| ● **نشاطات ووثائق** | ٦١ |

# الافتتاحية

## ١٩٨٩ متغيرات وثوابت

الرفيق الدكتور فواز صياغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
رئيس هيئة التحرير

شهد عام ١٩٨٩ احداثا وتطورات شدت العالم وجعلته يتابعها باهتمام لم يحدث مثله منذ الحرب العالمية الثانية ، خصوصا تلك الاحداث التي عمت دول المنظومة الاشتراكية - وما زالت - تحدث فيها تحولات عميقة عصفت ببعض انظمتها ، وحولت البعض الاخر الى دول ذات اتجاه ليبرالي ، ان بعض تلك المتغيرات تحمل معها تبدلا كاملا في السياسات الداخلية والخارجية لتلك البلدان وتؤدي الى تغيير في علاقات الانتاج القائمة بين القوى العاملة والمنتجة ، وسيؤدي ذلك كله حتما الى تحولات اجتماعية عميقة الجذور ، تتبعها مواقف وسياسات من الصعب حصر نتائجها في المدى القريب .

ان ما يهمنا نحن البعثيين من ذلك ان نستذكر المبادىء الفكرية الاساسية التي وجهت مسيرة حزبنا منذ تاسيسه ، وميزته عن الانظمة السياسية والعقائدية المتعددة في العالم واهمها :

اولا : لقد آمن حزبنا بالقومية اساسا ومنطلقا في حياة الامة في وقت كانت فيه بعض العقائد تعتبرها من الافكار والمخلفات البرجوازية ومنطلق الشوفينية والتعصب . وعندما اكد حزبنا على الرابطة القومية والوحدة القومية ، وهي اول مبادىء الحزب، فانما كان يؤكد على الحقيقة التاريخية القائمة التي لا يمكن الغاؤها او تجاوزها لدى معظم شعوب العالم ان لم يكن جميعها .

ثانيا : ان تاكيد حزبنا ان الحرية اساس بناء الانسان المتحضر، واساس تطوره ، واساس وجوده ، كان استجابة لحاجة طبيعية لدى الفرد ، موضحا ومؤكدا ان حرية الافراد هي جزء من حرية الوطن التي تساهم في بناء المجتمع المستقر . ويشمل ذلك ضمن ما يشمل حرية التملك في الحدود التي لا تصل الى مستوى الاستغلال وتراكم راس المال ، وهي حرية مصانة بما فيها ايضا حق الارث ، والحرية السياسية للمنظمات والهيئات التي لا تتعارض اهدافها مع رغبات الجماهير الكادحة ، والحرية الفردية التي تعزز حرية الوطن عموما وتحرره من السيطرة الاستعمارية والاستغلال الجشع ، والقهر الاقتصادي والسياسي الذي تمارسه القوى الامبريالية والصهيونية وحليفتها القوى الرجعية .

ثالثا : اقر حزبنا ان للرسالات الروحية تاثيرا قويا على المجتمعات والشعوب المختلفة ، وبما ان الوطن العربي هو مهد الرسالات الثلاث الكبرى في العالم ، فان حزبنا الذي يحترم هذا التراث الروحي ويعتز به ، لانه تراث شعبنا ووليد حضارته ، يؤكد ان تلك الرسالات انما انبثقت لخدمة المواطنين ولخلاصهم من الاستغلال ، والعبودية ، والجشع ، وجاءت لاعادة الاعتبار لانسانية الفرد ، وتنظيم حياته على نحو افضل مما كان عليه قبلها ، فهي اذن رسالة حضارة وتقدم ومحبة وحرية قدمتها الامة العربية للعالم ، وهي موضع فخر حزبنا وجماهيرنا .





تلك هي المنطلقات التي ميزت مسيرتنا منذ التاسيس عما كان قائما من الانظمة السياسية والعقائدية المتعددة والمتعارضة في العالم .

اننا اذ نذكر ذلك الآن، لانه سيساعدنا على فهم تلك التغيرات التي تحدث في عالم اليوم والتي تحاول ان تلائم ما بين حاجات الناس والشعوب الى حياة افضل مع مراعاة تلك المبادىء الاساسية الثلاث .

اننا مع كل تغيير يجعل حياة الشعوب في حال افضل ويجنبها خطر الحرب والابادة ، ويبعد عنها التهديد والقلق ، بشرط ضمان حقوقها وحياة شعوبها خصوصا تلك الدول الصغيرة التي تحاول شق طريقها بين معسكر الجبارين . تلك الشعوب التي كانت ـ وما زال بعضها ـ نهبا للاستغلال الامبريالي والسيطرة الراسمالية والاحتلال الصهيوني والعنصري ، وكان بعضها هدفا لمؤامرات التجزئة ، واستلاب الحقوق الاساسية المشروعة .

ان سلاما دائما يعم الارض امر حيوي لكل الامم والشعوب وان ديمومته تتوقف على عدالته وبغير ذلك لن تستطيع قوة ايا كانت ضمانة اي سلام هش . وفي منطقتنا حيث ما زال الاحتلال الصهيوني في فلسطين واجزاء اخرى من الوطن ، وحيث النهب الامبريالي لخيرات شعبنا ما زال نشطا ، فان سلام الحق والعدل ما زال بعيدا عن وطننا .

اننا اذ نودع عاما حافلا بالاحداث نستقبل عاما نؤكد فيه مبادئنا ومنطلقات حزبنا وجماهير شعبنا بفهم ووعي عميقين ، وبهذه المنطلقات وحدها تستقيم العدالة ويتحقق السلام والوفاق .

# دَوَرات مجلس الحزب

## ١٩٤٧ـ١٩٥٧

### *الحلقة السابعة*

*الرفيق : جورج صدقني*

انتهينا في الحلقة السابقة من عرض القسم الاول من التقرير ، الذي قدمته اللجنة التحضيرية الى مجلس الحزب الانتقالي في مؤتمره التنظيمي ، وقد **نشرناه بنصه الحرفي لاول مرة**. وعلى سبيل الوصل بين الحلقة الماضية والحلقة الحالية نذكر بأن هذا القسم الاول من التقرير عرض الازمة التنظيمية في الحزب بالتفصيل ، فتحدث — على سبيل المثال — عن المهاترات في اجتماعات الفرق الحزبية ، وعدم وجود سجلات في الحزب ، وعن « **الاجتماعات الخاصة** » التي كان يعقدها بعض الاعضاء البارزين لبحث مشكلة القيادة ، وعن فقدان الانضباط الحزبي ، والهوة العميقة بين القيادة والقاعدة . ثم عاد بالازمة الى جذورها التاريخية في بنية الحزبين — **حزب البعث العربي والحزب العربي الاشتراكي** — اللذين تألف منهما حزب البعث العربي الاشتراكي . ثم انتقد التقرير الزعم بأن الحزب يحمل فلسفة شاملة ، كما انتقد القيادة لاقرارها بأن للحزب مذهبا فلسفيا ، ووعودها بتوضيح هذا المذهب في المستقبل ، الامر الذي ادى الى الغموض





الفكري وتعدد التيارات وتباينها في داخل الحزب . وحمل التقرير على « **الاخلاقية الكاذبة** » التي دفعت الحزب الى وضع يشبه الجمود ودافع عن اشتراك الحزب في الحكم في تلك المرحلة .

وانتقل التقرير الى بحث سياسة الحزب ، فأشار الى فقدان الخطة السياسية الناظمة لحركته ونضاله ، والى الغموض والارتجال في اسلوب عمله ، ورأى ان هذا الخلل هو المسؤول عن « محنة حزب البعث العربي في ديكتاتورية حسني الزعيم وموقف الحزب العربي الاشتراكي في حكم الشيشكلي » (١) ، كما انه المسؤول عن ظاهرة « **الاستغراق في الاحداث السياسية الخارجية** » . وعن « الاخطاء التي تعرض لها خلال اشتراكه في الحكم » .

ونود ان نشير هنا ، قبل الانتقال الى القسم الثاني من تقرير اللجنة التحضيرية ، الى ان كثيرين من اعضاء الحزب توهموا ان المجلس الانتقالي سينحاز الى جانب ميشيل عفلق ضد اكرم الحوراني في المنافسة المزمنة القائمة بينهما ، ولا سيما ان المجلس ينعقد على شكل **مؤتمر تنظيمي** ، وان ميشيل عفلق كان — منذ سقوط الشيشكلي — الداعية الى « تصفية » الحزب وارساء النظام فيه على اسس راسخة ، وان اكرم الحوراني كان — بالمقابل — مرتاحا الى اوضاع الحزب التنظيمية ، وما يشوبها من عيوب ، لانها مناسبة تماما لحرية حركته السياسية .

الاطرف من ذلك ان هذا الوهم نفسه قد سيطر — على مايبدو — على ذهن كل من ميشيل عفلق واكرم الحوراني ايضا . ومما يؤيد هذا ان ميشيل عفلق ثابر على حضور جلسات المؤتمر بانتظام منذ الجلسة الاولى ، في حين **قاطع اكرم الحوراني هذه الجلسات** واعتكف في بلودان . غير ان هذا الوهم سرعان ماتبدد بعد الانتهاء من تلاوة القسم الاول من تقرير اللجنة التحضيرية ، اذ تبين ان **الانتقادات الضمنية الموجهة الى ميشيل عفلق لاتقل عن تلك الموجهة الى اكرم الحوراني بل تفوقها بكثير** . والحق ان الخيبة التي شعر بها ميشيل عفلق ، اثر الانتهاء من تلاوة هذا القسم من التقرير ، كانت ظاهرة للعيان ، فقد كان يتميز غيظا ، وفي فترة الاستراحة لم يكتم حنقه من الانتقاد الموجه الى « الاخلاقية الكاذبة » ، وهو الانتقاد الذي رأى فيه — على مايبدو — تعريضا بشخصه(٢) . اما **اكرم الحوراني** فقد ظل معتكفا في بلودان. **ولم يحضر سوى الجلسة الختامية من جلسات المؤتمر**(٣) .

نعود ، بعد هذا كله لنتابع نشر نص تقرير اللجنة التحضيرية ، وهو تقرير بعنوان « واقع الحزب ومهام المرحلة الانتقالية » . وهو ينقسم الى ثلاثة مباحث ( جمعنا عناوين التقرير بمباحثه الثلاثةفي صورة واحدة ، يراها القارىء في الصفحة التالية ) ، عنوان المبحث الاول هو « أزمة الحزب ــ نظرة عامة » ، وقد نشرنا نصه الحرفي في الحلقة السابقة ، وهو **غير منشور من قبل** ، وهــا نحن ننشر ، في هذه الحلقة ، النص الحرفي للمبحث الثاني ، وعنوانــه « الاسس المبدئية للنظام الجديد والمرحلة الانتقالية » **وهو ينشــر للمرة الاولى أيضــا .**

« لسنا بحاجة لجهد كبير ، كما ترون ، للبرهان على أن حزبنا فاقد للكثير من مقومات الحزب الصحيح ككيان مترابط وكاجهزة عاملة وقيادات متسلسلة تصدر عن توجيه موحد وعن برامج مدروسة وعن خطة في العمل والتنظيم . ونحن لا نعرض أسباب هذه الفوضى وما يترتب على ذلك من نتائج لحرصنا كل الحرص(؟) على الوصول من وراء ذلك الى حل ومخرج .

» ان حزبنا اليوم هو الحزب الاول المسؤول عن توجيه وعي الشعب السياسي وعن توجيه النضال القومي والاجتماعي ، ليس في سورية وحدها ، بل في عدد من الاقطار العربية . وتزداد مسؤوليته اذا وضعنا نصب أعيننا شعارات الحزب الكبرى ، واذا نظرنا اليها بمقياس عقيدة البعث التي نعتبرها تمثل تجربة انسانية. وبالفعل فقد بدأ حزبنا يأخذ صدى عالميا ، وبدأت الحكومات والاحزاب في العالم تهتم بوجوده وبتجربته . وامام أهداف حزبنا ومسؤولياته ، وأمام ما يرتقب منه في الوطن العربي وفي العالم، كم نرى أنفسنا صغارا في انتاجنا في عملنا وتنظيمنا . واذا حولنا أنظارنا عن كل هذا لنتطلع هنا قريبا الى ما حولنا ، نرى أن فوضى حزبنا وتقصيره عن مهامه القيادية والتوجيهية للشعب ، مسؤولة الى حد بعيد عن هذا القلق السياسي الذي يسود اليوم سورية . اننا نرجع هذا القلق الى الضغط السياسي الكبير الذي تطوق به سورية والى المؤامرات التي لا تتوقف ، ولكن المؤامرات الداخلية والخارجية تستند في جملة ما تستند اليه في تآمرها ، الى وضع الحزب في تكوينه كحزب والى سوء تنظيمه كطليعة مناضلة يمكن أن تنطلق للمبادهة، والى سوء تنظيمنا لنضال الشعب ، وعدم قدرتنا على أن نسيطر في وعي على الوضع داخل البــلاد .

» او لم تحك المؤامرات (ه) حول هذا الحزب القائد على أساس انه سينهار عندما توجه اليه الضربة ، او لم يذهبوا في تقديراتهم الى ان الحزب سيخضــع بمجرد القضاء على عدد من قادته وأعضائه وأعوانه ؟





نشرة خاصة بالاعضاء ،

نص التقرير الذي قدمته اللجنة التحضيرية لمجلس الحزب الانتقالي للقطر السوري في ١ تموز ١٩٥٧

عن

واقع الحزب ومهام المرحلة الانتقالية

المبحث الاول

أزمة الحزب ـ نظرة عامة

نشرة خاصة بالاعضاء ،

نص التقرير الذي قدمته اللجنة التحضيرية لمجلس الحزب الانتقالي للقطر السوري في ١ تموز عام ١٩٥٧

عن

واقع الحزب ومهام المرحلة الانتقالية

المبحث الثاني

الاسس المبدئية للنظام الجديد والمرحلة الانتقالية

نشرة خاصة بالاعضاء ،

نص التقرير الذي قدمته اللجنة التحضيرية لمجلس الحزب الانتقالي للقطر السوري في ١ تموز عام ١٩٥٧

عن

واقع الحزب ومهام المرحلة الانتقالية

المبحث الثالث

العرب في [illegible] الانساني والحزب في تكوينه النضالي

● عنوان كل قسم من أقسام تقرير اللجنة التحضيرية كما بدا على صفحة الغلاف ، وقد جمعناها في صورة واحدة ●

« فتنظيم الحزب اذن ليس مجرد ضرورة مبدئية تقتضيها مسؤولياته الجسام، كما تقتضيها صفة الحزب الشعبية الانقلابية ، كما وان هذا التنظيم ( الذي لايمكن من دونه ان يحتفظ الحزب بكيانه وبقائه ) لاتقتضيه ضرورات الحفاظ على كيان الحزب فحسب ، بل تقتضيه ايضا ضرورات الحفاظ على بقائنا كمجموعة وكافراد. واذا كنا نؤمن بان وجودنا ضروري لقيادة هذه المرحلة من حياة امتنا ، فيجب ان نحرص على هذا البقاء . لقد كان حزبنا كشفا جديدا في حياة العرب ، وعاملا اساسيا في بعث روح النضال في الشعب ، ولقد برهنت الظروف والحوادث ان فكرته هي الصحيحة وان الطريق المبدئية التي اختارها هي الطريق العلمية الصادقة، فشعاراته قد شاعت وعمت حتى اصبحت شعارات جمهرة كبيرة من الشعب في البلاد العربية ، واكثر الاحزاب والهيئات الاخرى وجدت نفسها مضطرة للحاق بهذه الشعارات ولتبنيها لتجذب الجماهير نحوها ، ولكن الحزب ، بتمثله لهذه المرحلة من حياة العرب وبتعبيره عنها ، قد سد ايضا الطريق امام نشوء حركات اخرى يمكن ان تحل محله في حمل رسالة البعث . وهذا ما يرتب على فشله في قيادة هذه المرحلة نتائج خطيرة قد تمس صميم العقيدة ، وقد تصبح عائقا في طريق تحققها .

« ان هناك تمزقا في داخل الحزب وانقسامات ، هناك ضعف في اجهزة الحزب القيادية وانفصال للقيادة العليا عن قاعدة الحزب . وهناك افتراق اخطر ايضا بين الفكرة والواقع ، بين الاهداف والسلوك . وسنعرض هذا كله بصورة موضوعية ، لا لمجرد العرض او النقد ، بل لبذل كل الجهود للخروج من هذا الانقسام والتمزق. وما زال ( هذا ) في متناول ايدينا(٦) فنقصنا نقص انساني ، قد مرت به احزاب ثورية اخرى في بدء حياتها النضالية ، ويجب ان نفيد من تجربتها ، كما يجب ان نفيد ايضا من وعي قاعدة الحزب لهذه النقائص ، ومن الحاحها على معالجتها ، لنصب اليوم كل جهودنا في هذا السبيل . لقد قامت محاولات عديدة لتنظيم الحزب في الماضي ، ويجب ان نتفهم اسباب وعوامل فشلها لنتجنبها ، فلربما كانت محاولتنا اليوم الامل الاخير لنا في توقيف الحزب عند هذا الحد من الانحدار(٧) ومن التفكك ، لنعيد اليه وحدته ولنجعل منه حزبا قائدا للجماهير ، فنخلق الانسجام بين فكرته وتكوينه .

« لقد اظهر كل الرفاق الذين اتصلنا بهم ، وكلهم واع لواقع الحزب ، استعدادا كبيرا للعمل وللسير في هذه المرحلة الانتقالية والمساهمة بها مساهمة ايجابية . واننا لن نذهب بعيدا وراء الامال العظام ، فهناك واقع للحزب يجب ان لا ننصرف عنه لحظة في تصور الحلول ، هناك واقع من الامكانيات المادية ومن كفاءات الافراد العاملين ، ويجب رسم الخطوات الانتقالية على اساس هذه الامكانيات





والكفاءات . اننا نؤمن بان العمل الحزبي المنظم سيكشف لنا في كل خطوة عن امكانيات جديدة ، وسيرفدنا بقوى كثيرة ، ولكن نقطة البدء يجب ان تكون من هنا ، من هذا الواقع ، وان نكثف جهودنا وان نوفرها على العمل الضروري والاساسي .

« المرحلة الانتقالية مرحلة ضرورية للخروج بالحزب من واقعه السيء ، وهذه المرحلة تعني الغاء كل التشكيلات ، ورفع كل العوائق التنظيمية والانضباطية التي يمكن ان تعترض سبيل نقل الحزب من حالته الراهنة الى المرحلة التنظيمية المشروعة ، التي يمارس فيها العضو الحزبي كل واجباته وكل مسؤولياته ضمن ضوابط وقواعد حزبية دقيقة واضحة . نظام الحزب الذي نريد تخطيطه اليوم نحرص على ان يكون مؤتلفا كل الائتلاف مع عقيدة الحزب ومهمته . اما المرحلة الانتقالية فتراعي واقعا يجب الخروج منه . وفي هذه المرحلة ، وعلينا بذل الجهد الكبير لاختصارها كثيرا في هذه الظروف المهددة للحزب والبلاد ، يجب ان توضع الخطوات بشكل مرسوم ومتسلسل ودقيق ، يجب ان نضع برنامجا مفصلا لكل الاعمال والخطوات التنظيمية التي سنقوم بها هنا في المركز اولا ، ثم في كل فرع وفي كل شعبة . ويجب ان نفيد من تجربة كل حزبي عامل ، وان نضع النظام الجديد بين ايدي الاعضاء خلال هذه المرحلة ليتدارسوه ويناقشوا في كل فرقة وفي كل خلية وان يتدربوا على ممارسته بدءا من القاعدة .

« ان تجربة هذه المرحلة الانتقالية ستطبق على القطر السوري اولا وعندما تنجح وينتظم العمل الحزبي في هذا القطر ، وعندما ستنتظم الاجهزة القيادية هنا في سورية ، علينا ان ننتقل منها مباشرة الى تنظيم الحزب على الصعيد القومي ، اي لخلق وحدة الحزب وترابطه ككل . فليس معنى اقامة هذه التجربة هنا ان نبتعد عن بقية فروعنا في الاقطار ، وان نهملها في هذه المرحلة ، بل علينا ان نعمل للافادة ايضا من تجربتها ، وسنطلب منها ان تخطو خطوات مماثلة . ان انتظام العمل هنا سينعكس بالضرورة على بقية الاقطار ، لان معنى انتظام العمل الحزبي النشاط والانتاج والعمل المجدي . مجال التجربة والعمل والانتاج تحمل هنا اليوم في القطر السوري اكبر الامكانيات ، كما تحمل اكبر الفوضى والاخطاء . فعلينا اذن ان نعمل كما لوان هذا التنظيم الجديد ، وكما لوان الاجهزة الحزبية التي نقيمها ستكون لكل الحزب .

« ان نظام العمل ، بالنسبة لحزب انقلابي ، شيء اساسي في تكوينه كدستوره وعقيدته ، بل نظام العمل هو الذي يعطي للمبادىء حياتها ، وهو الذي يعبر عن مدى واقعية اتجاه الحزب وصدقه . واذا ما اخترنا دائما تطوير نظام الحزب وتعديله حسب المرحلة التي يمر بها في تكوينه وانتشاره ، وحسب الظروف الداخلية

والخارجية التي يمر بها في نضاله ، فان هناك وجهة عامة لا تتبدل ، وخطوطا مبدئية لا يمكن ان يخرج عنها الحزب في تنظيمه ، والا يكون قد خرج عن فكرته واهدافه . وسنعالج هنا بعضا من هذه الخطوط المبدئية معالجة واقعية مستمدة من واقع الحزب اليوم ومن المهام التي يضطلع باعبائها فنبحث :

» ١ – في وحدة تكوين الحزب ومركزية العمل الحزبي – الحزب هو الاداة الفعالة في النضال لتحقيق الوحدة العربية .

» ٢ – في الوحدة المبدئية للحزب – الحزب هو الطليعة الواعية لجماهير الشعب العربي .

» ٣ – في الفكرة الانشائية التي يقوم عليها تكوين الحزب كاداة للحكم وللنضال في سبيل تحقيق شعاراته وتطبيق نظامه .

» ٤ – في اسلوب العمل الشعبي – طريقة غزو الحزب وانتشاره .

## المركزية في العمل الحزبي :

» لقد انتشرت شعارات الحزب التي تربط بين التحرر والوحدة العربية والاشتراكية ، وذلك تبعا لحقيقة علمية، فالحزب قد اختار الطريق الصحيح ، ومن الطبيعي اذن ان تاتي كل انتصارات نضال الشعب العربي ، في كافة اقطاره ، لتلتقي مع اتجاهنا ، ولتصب قوى جديدة فيه . ان قضية الوحدة العربية كانت شعارا للحزب يغلب عليه الطابع النظري ، اما اليوم فقد اصبح القضية الاولى للجماهير العربية في نضالها . وان اتساع مشاركة الشعب في النضال القومي في عدد من الاقطار لايعفنا من جهود في هذا السبيل ، بل يحمل حزبنا مسؤوليات جسيمة ، ويلزمه بانتاج اكبر وجهد اضخم ، ليسير الخطوات العملية لتحقيق هذه الشعارات ، وليمثل فيه دائما دور الحزب القائد .

» لقد قام الحزب ، منذ قام ، على ان يكون نظامه تجسيدا لفكرته ، وعلى ان قضية الوحدة يجب ان لاتنطق بها فقط دعاية الحزب وتوجيهاته الفكرية ، بل يجب ان يقوم عليها نضاله العملي ، في تنظيمه وانتشاره في الاقطار العربية ، وعلى طبع كل اجهزة الحزب العاملة بهذا الطابع القومي . والحزب قد نشط منذ البدء ليجد منطلقا له في الاقطار العربية . واذا ما توصل الى اقامة فروع له في عدد منها ، فانه – واسوء تنظيمه وضعف اجهزته – لم يستطع ان يسيطر على توجيه هذه الفروع وعلى تسييرها سيطرة تامة ، ولم يحافظ على صلته الدائمة





بها . واذا ما وفق الحزب في البدء لتقوية الارتباط والاتصال بين بعض فروعه القطرية ، كفرع سورية وفرع الاردن مثلا ، فمع ان هذا الارتباط كان دون الحد الذي تتطلبه وحدة الحزب والقضية ، فان الحزب لم يستطع المحافظة عليه، بل تراجع عنه ، فاسحا المجال امام تصرف القيادة القطرية تصرفا فيه مايشبه الاستغناء عن التوجيه المركزي للحزب . فالفروع القطرية تتباعد عن بعضها وتضعف روابطها ، واصبح توجيه المركز لها توجيها عاما ليس فيه طابع العمل الحزبي ، بل كما توجه كل فئات الشعب ، عن طريق الصلات الفردية والصحافة والقليل من المراسلات . واليوم اذا ما كانت بعض الفروع تحتفظ باي ارتباط بالمركز ، فان الفضل لا يعود للمركز ، بل لنشاطها هي ومبادهتها . كيف نتصور مثلا ان فرع الحزب في العراق ، الذي يناضل حكم الارهاب هناك منذ سنوات ، لم تعالج مشكلته وارتباطاته بالحزب او طريقة توجيهه ونجدته ، لم تعالج يوما من قبل المركز . ان رسالة ترد من فرع قطري الى المركز لا تلقى جوابها الا بعد شهور لعدم وجود اجهزة الارتباط والمراسلة تعمل بشكل منظم . ان الفرع القطري في الاردن دخل معركة انتخابية عامة ، كانت تعبيرا عن اكبر معركة لشعاراتنا في الوحدة والتحرر، ولم تتصل قيادة الفرع على مانعلم بالمركز الا لتطلب نجدة مالية. وسمعنا عن كثير من الاخطاء ، التي ارتكبت وجعلت الحزب يقصر عن كل ما كان يؤمل له في نتائج الانتخابات ، واشتراك الحزب هناك في وزارة ائتلافية مع جماعات رفض ان يأتلف معها في الانتخابات ، ثم تعرض الحزب والحكم لتلك المؤامرات ، التي بدلت من مجرى سياسة الاردن، ونقلت حزبنا من العمل العلني الى النضال السري، كل ذلك ولم نعلم ان اي توجيه صدر من المركز او اي تعليل أو دراسة او نقد . ان الارتباطات بين فروع الحزب القطرية تضعف وتتراجع ، حتى اصبحت دون الصلات التي تقوم في البلاد الاوروبية مثلا ، بين احزاب اشتراكية مختلفة لبلاد متعددة .

» الحزب يؤمن بقضية واحدة ووطن واحد لشعب عربي واحد ، ويجب ان يجسد في تكوينه هذه النظرة ، وتبعا لذلك يجب ان ينتظم في البلاد العربية وفق نهج نضالي موحد ، وان يصدر في سياسته ونظرته واعماله عن ارادة واحدة وعن مركزية تامة في التنظيم والتوجيه تنسق بموجبها كل منظمات الحزب وقياداته في مختلف الاقطار . وهذه النظرة تتنافى مع تلك الثنائية في القيادة ، التي قام عليها نظام الحزب السابق ، اي على قيام قيادة قومية تمثيلية وقيام قيادات قطرية الى جانبها .

» ان تجربة القيادة القومية القائمة للحزب كانت تجربة قاصرة وغير منتجة ،

اذ انها لم تسر في طريق التوحيد ، بل عجزت عن تامين الارتباط بين الفروع القطرية للحزب ، عدا عن عجزها عن تركيز سياسة الحزب العامة في اتجاه واحد . ولا نريد هنا الدخول في تفصيلات اعمال وانتاج هذه القيادة، فنحن بحاجة الى مكبرة شديدة التكبير لنرى بعضا من نتائج اعمالها كقيادة قومية عليا للحزب . والذي نعتقد به ان قيام هذه القيادة على تلك الثنائية ، وتوزع اجهزة الحزب وقادته القوميين في الاقطار ، وانصرافهم الى العمل السياسي القطري المثقل بشتى المشاغل السياسية المحلية ، قد اضاع الكثير على الحزب ، واعاق امتداده وانتشاره في الاقطار العربية الاخرى . ولو طالبنا اليوم القيادة القومية بتقديم حساب للحزب عن اعمالها وانتاجها ومقرراتها ، لما استطاعت ان تقدم لنا شيئا يتناسب مع مهامها ومع اسمها الكبير .

» اذن فيجب ان نقرر ، منذ الان ، ان القيادة العليا لحزب ثوري عربي ، يؤمن بوحدة القضية العربية ، وبانه سيكون الاداة الفعالة لتحقيق هذه الوحدة ، ان قيادة هذا الحزب يجب ان تصدر ، في تفكيرها وخططها ، عن ارادة واحدة وعن مركزية تامة في التنظيم والعمل والتوجيه . وعلى هذا فاننا نرى ضرورة الغاء هذا التكوين التمثيلي في القيادة على أساس الاقطار ، لتحل محله قيادة مركزية. ان الفروع القطرية تمثل في المجلس القومي الاعلى للحزب ، ومجلس الحزب ينتخب المكتب الدائم للقيادة القومية ، الذي ينتخب على اساس العمل الدائم في المركز. وهذا المكتب هو الذي يقود الحزب ضمن الخطوط المبدئية والسياسية ، التي رسمها مجلس الحزب القومي ، وهو الذي يكون السلطة التنفيذية العليا للحزب. وهذا المكتب الدائم هو الذي يوجه قيادات الاقطار ، وهو الذي يشرف على المكاتب المركزية الرئيسية ، وعلى ضبط الارتباط بين كافة أجهزة الحزب .

» ان هذه القيادة المركزية يمكن ان تتسع ، حسب امكانيات الحزب وحاجاته ويمكن ايضا ان تفيد من كفاءات العناصر ، التي هي من مستوى قيادي ولا يضمها المركز ، وذلك بتكوين مجلس القيادة القومية يضم هؤلاء الى جانب قادة الاقطار وتكون مهام هذا المجلس مهام استشارية (٨) ، وبذلك لا تعلق القيادة المركزية نشاطها على الظروف والمناسبات ، التي تجمع بين اعضائها وتؤلف بين امزجتهم وجهودهم .

» وعلى هذا الاساس من المركزية الفعلية يجب ان تقوم التنظيمات القيادية واجهزة الارتباط في الحزب . والقيادة المركزية هي التي تقدر الظروف الاستثنائية التي يمر بها كل قطر ، وهي التي تقدر مصلحة القضية ومصلحة الحزب في كل ذلك





فتعطي الصلاحيات للقيادات القطرية ، وتعطي للتنظيم وللتوجيه ـ على الصعيد القطري ـ الصورة التي تتلاءم مع الواقع ، والتي تعطي اكبر مردود ممكن لقضية الحزب العامة .

## وحدة كيان الحزب وارتباط الفروع بالمركز :

» من الناحية المبدئية ، لم نات هنا بشيء جديد . ففكرة المركزية في العمل الحزبي مستقاة في الاساس من دستور الحزب ، وعليها قام نظامه السابق والمطبق في عدد من فروعه القطرية الاخرى . ولكن طريقة التطبيق ، وما شاع من تشتت وفوضى في القيادة القومية هو الذي افقد الحزب الكثير من مركزيته . فالانصراف عن ضبط مركزية العمل الحزبي ، لم يصدر في أساسه عن نظرة لا مركزية (٩) في التنظيم ، ولكنها جاءت نتيجة لذلك الاسلوب المتبع في تطبيق النظام ، والذي لم يقم على معاناة دقيقة لوحدة الحزب ومقتضياتها ، وجاءت قبل ذلك نتيجة لضعف تكوين الحزب العام . فضعف القيادات ، ونقص خبرة القادة في العمل الحزبي المنظم ، وعدم حرصهم على التقيد بالارتباط الحزبي التام والعمل الحزبي الموحد ، كل ذلك شاع حتى عم اكثر الاجهزة القيادية للحزب في الفروع والشعب حتى الفرق الحزبية .

» واذا كانت المركزية التامة هي الاساس ، الذي نريد ان نقيم عليه تكوين القيادة العليا للحزب ، والذي تنشا على اساسه كل مكاتب التوجيه والارتباط في الفروع القطرية ، واذا كانت هذه المركزية ضرورة تقتضيها طبيعة حركتنا ، ولنضمن بها انتشار الحزب ووحدة نضاله في البلاد العربية ، فان الارتباط بين المركز والفروع في القطر الواحد يجب ان يكون اكثر مركزية ، ويجب ان يصدر عن تنظيم دقيق وموحد . فاذا ما كانت لكل قطر ظروفه الخاصة ، بالنسبة لشكل الحكم فيه ، ولقوة الحزب او ضعفه ، ولطبيعة العمل النضالي السري والعلني ، ولطبيعة القوى التي يحركها الحزب ويستند اليها في المجتمع القطري ، واذا ما اقتضت هذه الظروف اسلوبا معينا في كل قطر ، تقرره القيادة المركزية المشرفة على توجيه الحزب كله ، فان الظروف الخاصة بكل فرع من فروع القطر الواحد محدودة جدا ، واذا وجدت ، فهي تدخل ضمن نشاط الحزب العام في القطر ، ولا تتطلب اي استثناء بالنسبة لقيادات الفروع . وعلى هذا الاساس ، وليسير نشاط الحزب في وجهة واحدة ، ولان القيادة المركزية للحزب في القطر ـ المنتخبة من قبل مجلس الحزب القطري والمسؤولة امامه ـ تحمل كل تبعات المرحلة التي تقود فيها الحزب، وعليها ان تقدم حسابا عن سياستها وخططها وعن تنفيذها لمقررات مجلس الحزب وتوصياته ، فهي التي تنظم قيادات الفروع والشعب لتنفيذ خطتها التي اقرها عليها مجلس الحزب .

» ان المركزية في العمل الحزبي لاتقتضي دائما التعيين . فهناك كثير من الاحزاب الثورية تنتخب كل قياداتها انتخابا ، ولكنها لم تتوصل الى هذا الوضع من ديمقراطية الاجهزة الحزبية الا بعد تجربة طويلة في النضال ، والا بعد كثير من الاصطفاء في قياداتها ، وكثير من البتر والتصفية فيها . ان تجربة حزبنا النضالية ليست كبيرة ، ونقطة البداية في التنظيم لم تكن علمية ولا سليمة ، اذن فاختيار قيادات الفروع والشعب والفرق عن طريق التسمية ليس مبدا حزبيا ، بل هو اسلوب تقتضيه طبيعة المرحلة التي يمر بها حزبنا اليوم ، ثم ان هذه التسمية ، واختيار القادة ، له قواعده واسسه وضوابطه ، التي يجب وضعها وتحديدها ، وسنعالجها ايضا عند بحث نوعية القادة الحزبيين .

» فاذا كان السير وفق خطة مرسومة ، توجه كل قيادات الحزب واجهزته في تسلسل هرمي ، من الاسس التي تقوم عليها كل تنظيم حزبي ، فان حاجتنا اليها اكبر ، بعد هذه الحالة التي تردى اليها تنظيم الحزب ، فضعف ارتباط الفروع بالمركز ، وضعف توجيه المركز ومراقبته لاعمال الفروع ، وعدم متابعته لتنفيذ ما يصدره من تعليمات وتوجيهات ، قد ادى الى كثير من الفوضى والتحلل في الحزب. فمكاتب الحزب في كثير من الفروع لم تعد مكاتب للعمل الحزبي وللتوجيه الشعبي، بل تحولت الى مكاتب للمراجعات ، وتحول نشاط المشرفين عليها الى عمل محلي، لا يعلو فوق مستوى نشاط الاحزاب التقليدية والانتهازية بكثير . وبدلا من ان تغذي المركز بانتاجها وجهدها ، اصبحت تثقل على المركز بمشاكلها الخاصة وبالمطالب الشخصية لاعضائها .

» وليس بمقدورنا هنا بحث كل ما ادى اليه انصراف القيادة عن الاشراف المباشر على كل فرع ، ولا بحث تلك المحاولات الجزئية والموسمية في تسوية مشاكل الفروع ( بقصد تمشية الحال ) ، وما ادى اليه هذا الانصراف وتلك التسويات العارضة من انحرافات وانقسامات وتصرفات خاطئة في داخل كل فرع ، نجني الآن نتائجها فيما تعكسه على سلوك الحزب العام ، وفيما ادت اليه من اساءات لقضية الحزب .

» فانصراف القيادة عن توجيه الفروع ومحاسبتها جعل هذه الفروع تنصرف بدورها عن المركز ، فتقوم بنشاطها حسب عقلية واخلاق وكفاءات الذين تصدروا لقيادة هذه الفروع . فالفروع لا تلبي مطالب المركز ولا تتقيد بالتعليمات ، كما سيطرت في كثير منها الوجاهات الشخصية ، وتصدر لتمثيل الحزب ، لا من يحملون





في تفكيرهم وسلوكهم القيم الحزبية الصحيحة ، وليس من يحرصون على قضية الحزب وسمعته اكثر من غيرهم ، بل من شاءت ظروف الحزب وفوضاه ان يبرزوا في فروع هذا الحزب . اننا لا نستطيع تعميم هذه النظرة على كل الفروع ، ولكنها واقعة بالنسبة لعدد منها ، على اختلاف في الدرجة .ان عقليات برجوازية ونفسيات انتهازية بدات تتركز في بعض الفروع لتحيط نفسها بقوى وزعامات شخصية ، ولا يصرفها العمل الحزبي عن الاغراق في مصالحها(١٠) الخاصة . والقيادة لم تستطع ، حتى الآن ، ان تقرر فرض تنحية واقصاء هذه النوعية من الاعضاء عن التمركز في الحزب(١١) . فهؤلاء ينحدرون بسوية العمل الحزبي الى مستوى الاحزاب الانتهازية – وهذا اخطر ما يتعرض له الحزب ونلمسه واضحا فيما تكون في بعض النفوس من اهواء ومطامع في الوصول والنيابة والتوظف والكسب وكل ذلك على حساب مصلحة الحزب .

» ولا يكفي هنا ان نحلل الواقع وان نسدي النصائح ، بل يجب ان نقيم المرحلة الانتقالية على تصفية الاوضاع السيئة واقصاء العناصر المسيئة في هذه الفروع كلها . كما يجب ان نجعل من تنظيم الحزب وتكوينه ، ومن طريقة الانتقاء في اختيار قياداته ، واشراف المركز مباشرة عليها ، الى جانب ما يجب ان نخلقه في اذهان الحزبيين من قيم حزبية واضحة دقيقة ، كل ذلك يجب ان يحول دون تسرب اي عنصر انتهازي الى صفوف الحزب ، ويجب ان لا يسمح لهؤلاء الاشخاص ولميولهم الفردية بان تجد مرتعا لها في الحزب .

» لقد استطاعت هوية الحزب كحزب عقائدي ان تؤثر على الحزبيين العاملين ، وان تحول بين الكثيرين وبين الاسترسال مع اهوائهم ، ولكن العقيدة لا يمكن ان تبقى لوحدها وازعا ، اذا لم تتجسد في العمل ، واذا لم يكن تكوين الحزب واسلوبه في النضال هو المبعد المقصي للعناصر الانتهازية والوصولية والنفعية . فالعمل النضالي للحزب ، في كل قطر وفي كل فرع وفي كل قرية ، يجب ان لا يتوقف ، وهذا وحده يضمن الاصطفاء في الحزب .

» لقد ابرزنا حتى الان الكثير من عناصر الفساد والفوضى في الحزب ، ولم نتوجه الى تلك الفئات السليمة من الحزبيين ، التي ما زالت تحتفظ بالقيم الحزبية،ومازالت تعمل وتنشط وتجالد دون ان تقصد الا مصلحة الحزب وقضيته، ولكننا ، لولا ايماننا بوجود هذه الفئات ولكفاءاتها وقدرتها ، ولولا اننا نلمس وجودها في كل فرع وكل شعبة ، ولولا ثقتنا بان قاعدة الحزب في غالبيتها مازالت

سليمة ولا ينقصها الا التوجيه والتنظيم ، اذن لما قمنا بهذه المحاولة ولما نشدنا التنظيم والعمل .

» لقد سمت القيادة المجلس الانتقالي للاشراف على هذه المرحلة الانتقالية من حياة الحزب ، واختارت ممثلي الفروع من بين العناصر التي لها تجربتها الحزبية، ولا نعتقد باننا خير من في الحزب ، او اننا اقوى من يمثله كافراد . ولكن مهمتنا في هذه المرحلة ان نضع الحزب في وضع طبيعي يستطيع معه اصطفاء قادته وممثليه. واذا لم يكن بمقدورنا اليوم ان نبرز ونخلق اشخاصا جددا ، فان علينا ان نحسن الاختيار من بين القائمين ، ويجب ان ياتي التنظيم بالنشاط الحزبي المركز والمنتج ، لتصحيح الاخطاء ولتوحيد العمل في كافة فروع الحزب ولاصطفاء القيادات .

## الوحدة المبدئية في تنظيم الحزب :

» واذا ما اردنا ان نقيم النظام الجديد للحزب على أساس المركزية التامة في العمل والتوجيه ،واذا ما حرصنا على وحدة الحزب كتكوين عام في مخططه التنظيمي، من قيادته العليا حتى أصغر خلية حزبية ، فيجب ان نحرص مثل هذا على وحدة الحزب العقائدية ، كتكوين مبدئي وسياسي يخلق الارتباط بين العاملين في الحزب، على أسس مبدئية واضحة ، وعلى خطة في العمل وطريقة في النضال . اننا لا نريد توحيد الامزجة ، ولكننا نريد ان يصدر الاعضاء في تفكيرهم ودعوتهم وسلوكهم عن نظرة واحدة ، وعن خطة واحدة ، ونريد ان لا ينطق باسم الحزب وان لا يمثل الحزب ويعمل في اجهزته وقياداته الا من يؤمن بالوحدة المبدئية لهذا الحزب .

» وكما ان حزبنا لم يستطع حتى اليوم ان يربط الفرق والشعب والفروع والاقطار في تنظيم صحيح ودقيق ، كذلك فانه لم يستطع ، في هذه السنوات الثلاث الماضية من نشاطه العلني ، ان يدمج كافة الاعضاء دمجا عفويا فيه ، ولا ان يوحد نظرتهم المبدئية ومنطقهم السياسي وخطتهم في العمل الشعبي .

» واذا ما قامت الفكرة أحيانا ، كما أسلفنا ، بدور الوازع من الاسراف في الانحراف عن الخط الاساسي للحزب كاتجاه ، بالنسبة للاعضاء الذين يحرصون على وحدة الحزب ، فان الفكرة المستجلة ، والتي لم تكمل بالدراسة ، وعدم توجيه الجهد لتحويل هذه الفكرة الى وعي حزبي عام ، لم يمنع الكثيرين عن ان يسلكوا مسلكا غير حزبي ، وان يجاهروا بافكارهم الانقسامية في الحزب ، دون ان يبعدوا من الحزب . فهناك من الاعضاء من يجهرون بعدم ايمانهم(١٢) بوحدة الحزب ، بل كثيرا ما ينادون بافكار تخالف فكرة الحزب ونهجه ، وكثيرا ما يعملون ضد وحدة الحزب لخلق الانقسام في صفوفه زاعمين ان الحزب ما زال اكثر من حزب واحد





واكثر من اتجاه واحد . فليس هناك من سلطات تحاسب كل الاعضاء على سلوكهم ، وتراقب ما يصدر عنهم من توجيه واعمال ، وهذا ما يفسح المجال امام دعاة التحلل من الروابط الحزبية والانقسام ، ويجد هؤلاء من تهاون القيادة وتساهلها وتجاوزها عن سيئات بعضهم تشجيعا لهم . فهناك اشخاص فصلوا ، واعلنوا انفصالهم(١٣) عن الحزب ، وما زالت لهم صلاتهم السياسية الوثيقة ببعض من قادة الحزب ، او من اعضاء فروعه . ان عدم ايمان البعض بوحدة الحزب ، او بقدرتهم على توحيده ضمن الاتجاه الذي يريدونه له ، يدفع هؤلاء للعمل التخريبي في الحزب ولاعاقة تنظيمه المبدئي ، لانهم يرون في ذلك تقليصا لنفوذهم الشخصي في الحزب . وكثيرا ما نرى بعض الاعضاء الناشطين في الفروع ينصرفون عن العمل ضمن الحزب ، لانشاء قواعد وصلات خارجية لهم ، لا تاتلف مع خطة الحزب ، لقد رأينا بعضهم يصلون الى حد من القوة يتنافسون فيها وضع الحزب في الفرع ويهددونه .

» ان الذريعة التي يتذرع بها دعاة الانقسام هي ان الحزب(١٤) ليس وليد تجربة واحدة ، بل جاء نتيجة لدمج حزبين مختلفين ، ويبدؤون من نقطة هي ان عملية الدمج هذه لم توفق . واليوم ، وبعد مرور أكثر من خمس سنوات على دمج الحزبين، نجدنا مضطرين لمعالجة هذه الناحية ، لان دعاة الانقسام ما زالوا موجودين ضمن الحزب ، ومن اعضاء الحزبين السابقين ، وان معالجة هذه القضية ضرورية ، وان كان دعاتها ليسوا على درجة من القدرة على خلق الانقسام ، ولكنهم قدروا على خلق الكثير من التشكك والفوضى .

» ولو انصفنا ، وعدنا حتى الى ما قبل دمج الحزبين ، لوجدنا ان دعاة الانقسام وجدوا حتى في حزب البعث العربي في الماضي ، وهذا شيء طبيعي في حياة كل حزب ، ولكن ما هو غير طبيعي ، بالنسبة لحزب نضالي ، هو ان يعجز عن معالجة هذا الانقسام من جذوره ومنذ بدئه .

» لنعد الى حزب البعث العربي ، وهو التجربة الاسبق في التكوين المبدئي للحزب القائم . ان ما كان يوصم به هذا الحزب ، منذ البدء ، من خيالية وبعد عن الواقع ، كان نتيجة لبعد قادته عن العمل الجماهيري ، ولنقص خبرتهم وضعف تجربتهم في النضال الشعبي ، أكثر من ان يكون نتيجة لمثالية الاهداف والمبادىء . ولقد تجلى هذا الضعف اكثر ما يكون في تنظيم الحزب منذ البدء . لقد اقتصرت تجربته على صف المثقفين والموظفين ، ولم تستطع النفاذ للجماهير ، الا كدعوة وكشعارات في مراحل نضاله ، دون ان تستطيع الاندماج في الجماهير وتحريكها من

الداخل . والى جانب ذلك ، ولهذا البعد عن تجربة الجماهير ، ولعدم توجهه الى تنظيم قاعدته منها على أسس علمية واضحة ، فان تكوينه الحزبي لم يكتمل ، بل لم يجد نفسه مضطرا لهذا الاكتمال ، مما فسح المجال لاندساس الكثير من العناصر البرجوازية ، التي لا تأتلف مع الخلق النضالي ، في صفوفه ، هذه العناصر التي خلقت وما زالت تخلق الانقسام في صفوفه . ان حزب البعث العربي لم يبدأ تكوينه السليم الا في السنوات الاولى من عمله وعندما كان جمهرة قليلة من طليعة الشباب المؤمنين ، الذين ثقفوا انفسهم وعاشوا مشكلة امتهم وشعروا بمسؤوليتهم القومية ومارسوا النضال قبل دخولهم الحزب ، وجاؤوا الى الحزب عن قناعة وايمان وعن تصميم على العمل والنضال . ثم اتسع الحزب ، ولكنه اقتصر في نشاطه على صفوف الطلبة والموظفين ولم يضع العمل الجماهيري أساسا لنضاله الحزبي الا في حدود نظرية ضيقة ومن ثم اصطبغ الحزب بصبغة المثقفين الجدلية ، وابتعد عن التنظيم العملي الدقيق .

» قد نذهب شوطا بعيدا مع القائلين بان الحزب في ذلك الحين كان اكثر انسجاما مع نفسه منه اليوم ، وان العمل في داخل الحزب كان أكثر قوة وانضباطا منه الآن ، وان انصراف القادة للعمل الحزبي والتوجيهي كان انصرافا كليا . ولكن مجال العمل الحزبي كان أضيق ، ومسؤوليات قادته كانت أقل ، وحدود نشاطهم كانت أصغر ، ومع ذلك فان بذور انعدام الوحدة المبدئية التي نراها اليوم بشكل مستفحل في الحزب كانت موجودة منذ ذلك الوقت . فقد تساهل الحزب في قبول الاعضاء الجدد في صفوفه ، دون اخضاعهم لتجربة حزبية واختبار ، ودون تعليق اهمية كبيرة على ارتباطاتهم الاجتماعية والمصلحية . ولضعف هيمنة قيادته ونقص التوجيه العقائدي ، قد افسح المجال لنشوء اختلافات مبدئية في داخله ، ولاختلافات في فهم اسلوب العمل النضالي ،ولم يعمل منذ البدء على اقصاء العناصر الانقسامية فيه وعزلها . لقد تركت القيادة للزمان ان يصحح الاعوجاج ، وترك للعمل ان يخلق روح الوحدة المبدئية والنضال عند الاعضاء . ولكن ضعف تكوين الحزب ، وسوء تنظيمه ، ونقص انتاجه التوجيهي ، لم يترك للزمان الا ان يزيد الاعوجاج . لقد برز هذا التمزق في الحزب بشكل واضح في مؤتمر عام ١٩٥٠(١٥) ، ( انظر الصورة في الصفحة التالية ) وتعرضت قيادته لانقسامات وازمات عميقة في حياة الحزب خلال عدة سنوات ، دون آن يملك الحزب القدرة على وضع حد لها والى فصل عناصر الاقلية العاملة ضد وحدته الداخلية . ولقد ظل الحزب سنوات وهو يحمل في داخله افتراقات ، وبين اعضائه البارزين افراد لا يؤمنون بمبادىء الحزب





وسياسته . وتجربتنا مع جلال السيد وزمرته ما زالت ماثلة في الاذهان ، وحتى الآن لم يستطع الحزب ان يتخلص من كل اتباع ذلك الاتجاه ، الذين يعملون في داخل الحزب ، وضد وحدة الحزب ، وضد سياسته واتجاهه ، بعد ان عجزوا عن الوقوف في وجه عملية الدمج التي تمت بين الحزبين(١٦) .

» قلنا ان مثل هذه الاختلافات تقع في صلب كل حزب ، ولكن الحزب العقائدي الثوري لا يستطيع المحافظة على ثوريته ، مع الابقاء على اختلافات مبدئية اساسية

## اجتماع مجلس الحزب البعث ومقرراته

تلقينا من المكتب السياسي لحزب البعث العربي البيان التالي :

عقد مجلس حزب البعث العربي في السادس والسابع والثامن والتاسع من شهر نيسان الحالي دورته الاولى لعام ١٩٥٠ في دمشق واعتبر المرحوم الدكتور عبد المنعم الشريف رئيسا فخريا للمؤتمر ثم استمع الى بيان العميد عن سياسة الحزب واعماله المختلفة خلال فترة الاشهر الاربعة التي انقضت بين دورته الماضية ودورته الحالية ، وقد اقر المجلس نظاما داخلياً جديداً جعل العميد الموجه الاول للحزب والمنفذ لسياسته التي يرسمها المجلس ثم جرى الانتخاب لمنصب العمادة الذي اصبح شاغراً بموجب احكام النظام الجديد ففاز الاستاذ ميشيل عفلق ، وانفضت الدورة بعد ان اتخذ المجلس القرارين التاليين :

### في السياسة العربية

على الحزب ان يستمر في موقفه النضالي ضد الاستعمار وان يبذل كل قواه في هذا النضال ، ويقاوم اتجاه الفئات الحاكمة في البلاد العربية الى طرفي المعسكر الاستعماري الانكليزي الاميركي تحت ستار الوحدة والاتحاد او التجزئة والانفصال .

### في السياسة الداخلية

على الحزب ان يزداد شدة في محاربة الرأسمالية والاقطاعية والرجعية وان يدعو جماهير الشعب العربي الى التمسك بالاشتراكية العربية وبالاتجاه التقدمي .

● صورة البيان الذي اصدره الحزب في ١٢ نيسان ١٩٥٠ عن اعمال مجلس الحزب كما نشر في العدد /٨٢٨٦/ من جريدة «الف باء» الدمشقية المؤرخ في ١٢ نيسان ١٩٥٠ ●

في داخله ، تفكك وحدته وتشوش خططه واتجاهه . فهذه الاحزاب تعمد دائما الى الفصل والتصحيح والى النقد والتوضيح . وان المحاولات ، التي قامت في حزبنا لمثل هذا التصحيح ، لم تقع الا على نطاق قاصر ومحدود . واذا ما استطاع فصل بعض المتحرفين والانقساميين ، فانه لم يقض في داخله على مبررات هذا التشويش، فليس من دراسة انتقادية لاية خطوة من خطوات الحزب ، ولم يقم اي قائد حزبي باجراء اي نقد ذاتي لنفسه ، أو للحزب ، ولم توضع هذه الاختلافات(١٧) والانقسامات ، وأسبابها ، وعلة انتسابها في الحزب ، موضع معالجة جدية وجذرية .

» وجاءت تجربة الدمج فرفدت الحزب بقاعدة شعبية ليست واضحة المعالم الحزبية ، كما رفدت الحزب بقادة وموجهين ، يختلفون في امزجتهم وفي طريقة معاناتهم للعمل السياسي عن قادة حزب البعث العربي وموجهيه ، كما رفدت الانقساميين بعناصر لا تؤمن أيضا بهذا التوحيد ، بعد ان ظلت زمانا تعوقه وتعارضه، وزاد من اذاها ان لها نفوذها وصلاتها الشخصية الوثقى بالقاعدة الشعبية ، مما يجعلها اخطر مما تهدد به من نقل هذا الانقسام الى القاعدة الشعبية للحزب .

» خمس سنوات مرت على اتحاد الحزبين . وكان اتحادهما تعبيرا عن حقيقة مبدئية قام عليها الحزبان ، وهي انه ليس هناك الا اشتراكية عربية واحدة ، تستند الى قاعدة شعبية نضالية واحدة في البلاد العربية . فلم يكن هناك اذن اختيار، فالتوحيد كان مصيرا محتوما للحركة الاشتراكية العربية ، اذا ارادت ان تكون شعبية ، وان تكون صادقة وعلمية ، وان تتحرر من الاغراض والاهواء الشخصية . هذا ما قام عليه التوحيد من الناحية المبدئية ، أما من الناحية العملية والتنظيمية فقد قصر هذا التكوين الجديد كل التقصير عن التعبير عن هذه الخطوة ، وعن تجسيدها في برنامج تنظيمي واضح المعالم والخطوات . لقد تم التوحيد في ظل حكم الارهاب الشيشكلي ، وكانت الوحدة تامة تقريبا بين العناصر المناضلة والواعية من الحزبين ، وخرج الحزب من عهد الشيشكلي يجني ثمار وحدته وثمار نضاله ، قاعدة شعبية واسعة تتبناه ، وتتبنى شعاراته . ووجد الحزب مباشرة في صفوفه العدد الكبير من حاملي هوية الحزب ، دون ان يكون الحزب قد اختبر وعيهم الحزبي ، أو تلاؤم غاياتهم ومراميهم مع غايات الحزب وأهدافه ، وورث حزب البعث العربي الاشتراكي من حزبي البعث والاشتراكي كل نقائصهما التنظيمية ، وكل فوضاهما ، وبشكل لا يسهل هضمه والتوفيق بينه . فمن قاعدة حزبية واسعة





ليس لها حدود واضحة ، او تنظيم يربطها بالحزب ، الى فئات من الجدليين السلبيين ، الذين لم يمارسوا العمل السياسي الا في جو المقاهي والاجتماعات ، ومن قيادة جديدة كان عليها ان تمر بكثير من التجارب والخطوات ، ليأتلف اعضاؤها وليزول من بينهم جو الحذر والتشكك ، ولتتوحد نظرتهم السياسية . ولكن هذه الفترة من التردد وعدم التنظيم ، وما عكسته من تشويش على القيادات الادنى في الحزب حتى تصل لقاعدة الحزب ، هذه الفترة كانت كافية للابتعاد تدريجيا بالقيادة عن العمل الحزبي ، وعن الارتباط المتسلسل المنظم الواعي بالقاعدة . ورافق ذلك انشغال القيادة باعباء سياسية كبيرة خارج الحزب ، مما أضعف كثيرا اشرافها على الحزب بل قضى عليه(١٨)، فتقلصت صفات القيادة التوجيهية والتنفيذية في الحزب. وهذا الانشغال الكلي بمسؤوليات العمل السياسي الرسمي والعربي ، لم يشمل اعضاء القيادة وحدهم ، بل جذب في هذا الاتجاه الكثير من العناصر النشيطة من الصف الثاني في القيادة ، واغرقها في اعمال ومشاغل لا تمت الى العمل الحزبي والتوجيهي بسبب . وهذا لم يمنع قيادة الحزب ووزراءه ونوابه من ان يفيدوا الحزب من تجاربهم وكفاءاتهم ، بل اضفى على عملهم الرسمي ايضا هذا الطابع ، لان هذا الحزب يثقل عليهم ، ويكثر من مسؤولياتهم ، دون ان يرد اليهم اي انتاج او مساعدة . وكان على هذه العناصر القيادية ان تختار بين طريقين ما زالت تتردد بينهما حتى الآن ، بين العودة للحزب للوصول الى الاهداف القومية عن طريق الحزب المنظم ، أو بين الوصول الى وضع تظن بانه سيمكنها من تنظيم الحزب والشعب معا ، وهذا اذا ظلت حين ذلك بحاجة لهذا الحزب . او لا نسمع اليوم الكثيرين – وحتى من الحزبيين – وهم يرددون بان سورية بحاجة لحكم على غرار حكم مصر(١٩) ، أي بحاجة الى سلطة توجه من أعلى ؟ الا يعني هذا التفكير نوعا من اليأس من العمل الشعبي وفشل تجربة الحزب ؟

» ان القيادة لم تعمل في الماضي لخلق وحدة الحزب ، بل كثيرا ما شجعت الانقسام بنقل الخلافات اعضائها وشكوكهم ببعضهم وباشاعتها بين الاعضاء . واليوم اذ نظن ان سياسة القيادة تصدر عن وحدة في الاتجاه ، فان هذه الوحدة غير متعممة على الحزب . وهذا اخطر ما يمكن ان يتعرض له حزب انقلابي ، بل ان هذا التمزق والتشتت – عندما يتفشى في الحزب – لا تعود انقلابيته الا تسمية وادعاء ، وحال حزبنا اليوم ليست بعيدة عن هذا . ولكن وعي الكثير من الحزبيين لهذه الحالة والحاحهم على ايجاد حل جذري لها ، هذا ما يجعل الامل بامكانية تجاوز الحزب لهذه المرحلة من الفوضى والتردي التي علينا ان نجهد لرسم الخطوات البينة للخروج منها باسرع وقت .

» ان اعادة الارتباط بين القيادة والقاعدة عن طريق أجهزة حزبية ناشطة ، واعادة الوحدة المبدئية والتوجيهية للحزب ، اي توحيد كيان الحزب وارادته ،هي المهمة الاولى لهذه المرحلة الانتقالية . وهذا ما يستوجب بالضرورة ان يقود هـذه المرحلة التنظيمية حزبيون واعون يؤمنون ايمانا مطلقا بوحدة الحزب ، وان يكونوا قد عبروا بسلوكهم في الماضي عن ذلك . وهذه المرحلة يجب ان تكون تصفية لكل عناصر الانقسام والتخريب والانحراف في الحزب ، فهناك عناصر مدسوسة عـلى الحزب ، وليست من فكرته ، ولا من تكوينه . وهذه يجب ان تكشف ، وان تبتر ، هذا اذا اردنا ان نعيد للحزب وحدته ، وان نقف به صامدا في وجه التآمـر والطوارئ . هذا مع التفريق بين العناصر الفاسدة المفسدة وبين العناصر المخدوعة المسوقة في اتجاه التشويش عن غير قصد الاساءة للحزب وعن غير وعي . يجب ان نعطي هذه العناصر فرصة للتصحيح ، وان نجهد لانقاذها ودمجها في اتجاه الحزب السليم . وهناك اعضاء انتسبوا مؤخرا للحزب ، ولم يندمجوا في حياته ، وهؤلاء يجب ان نعتبرهم في دور الاعضاء المتدربين لفترة كافية ، يخضع العضو فيهاللتدريب والتوجيه والاختبار الحزبي(٢٠) ، قبل ان يصبح عضوا حزبيا مسؤولا ، ينطق باسم الحزب ، ويشارك في العمل الحزبي كمسؤول ينتخب وينتخب لمجلس الحزب وقياداته .

» يجب ان لا نكتفي بما تسجله النظم من شروط العضوية ، بل يجب ان نخط في سلوكنا الصورة الحية للعضو العامل المسؤول . ويجب ان نميز تمييزا واضحا بين العضو الحزبي ، وبين العضو النصير ، وبين من يصوت لنا في الانتخابات . فعلى الرغم من وجود روابط بين هؤلاء وبين الحزب ، فان هناك عوامل مختلفة تدفعهم لمناصرتنا وتأييدنا ، دون ان تكون هذه الدوافع كافية لقبولهم في الحزب . فالعضو في حزب البعث العربي الاشتراكي يجب ان يتمتع بصفات ومزايا معينة ويجب ان يكون متحررا من ارتباطاته المصلحية ومن الروابط الاجتماعية الضيقـة .

» والى جانب تنظيم الحزب ، علينا ان ننظم قوى الانصار ، ويجب أن ننظم ارتباطهم بنا دون ان ندخلها في صلب منظماتنا الحزبية . فيجب ان نقيم في داخلها خلايا حزبية لتستقطب العناصر السليمة الواعية من بينها . كما يجب ان نقيم هذه الخلايا في اوساط العمال والفلاحين والطلاب ، هذه الاوساط المهيأة بطبيعة تكوينها الاجتماعي لان تكون في صف الحزب ، والتي يستمد منها الحزب قوته واعضاءه . وهؤلاء ايضا يجب الاتصال بهم وتوجيههم وكسبهم كمجموعات تناضل الى جـانب الحزب ، ولكن لا يصح ادخالهم كمجموعات في صلب الحزب ، ففي هذه المجموعات تقوم انقسامات واتجاهات تابعة للمرحلة الاجتماعية التي نجتازها ، ولما يزال قائما فيها من قضايا خاصة وشخصية ، ومن خصومات عشائرية وطبقية(٢١) ، لا يصح





نقلها معها الى الحزب . فكثيرا ما نرى اتباع نقيب عمالي يقفون الى جانبنا لتزاحمهم مع نقيب عمالي اخر يقف الى جانب حزب اخر او فئة اخرى . وكثيرا ما نـرى في القرية اسرة او عشيرة تناصرنا ككتلة عشائرية في خصومتها لكتلة عشائرية او عائليـة اخرى تقف في صف الاقطاعية . يجب ان لا نسمح لهذه التكتلات مطلقا بالتسرب الى الحزب . بل علينا ان نعمل ضمنها ايضا لنساعد جماهير الشعب على تحرير نفسها بنفسها ، ولنختبر في نضالها العناصر الواعية التي يجب ان يكسبها الحزب ،ليعمل على خلق قيادات حزبية من قلب الجماهير .

» والطلاب ايضا يجب ان نعالج وضعهم في الحزب ، فهم مهيؤون ، بحكم ثقافتهم وجو حماسهم وتجمعهم ، ليكونوا من قوى النضال الشعبي والتحرري .ولكن معظمهم ، وبحكم ظروفهم وارتباطاتهم الاجتماعية ، ما زالوا غير مسؤولين كـل المسؤولية ، لانهم لم ينطلقوا في مجال العمل والكسب . وكثيرا ما نرى اشد الطلاب حماسا وتحررا واندفاعا يتبدلون بعد تركهم مقاعد الدراسة وعودتهم الى المجتمع في علاقاتهم الجديدة معه . فيجب ان نجهد ، في مرحلة حياتهم هذه كطلاب مندفعين ، لرفع مستوى وعيهم ونضالهم ولكسبهم في صفوف الحزب ، ولكن يجب اخضاعهم ايضا لتنظيم خاص ولتجربة تمتد الى ما بعد الدراسة .

» ان اكثر الاحزاب تقيم للطلاب وللشبيبة الحزبية ، من صفوف العمال وابناء الشعب ، منظمات خاصة مستقلة عن الحزب ، يقودها ويشرف على توجيهها قـادة حزبيون . اذ ان للشبيبة ايضا مسائلها الخاصة ومشاغلها وحاجاتها ، كما لها فعالياتها واندفاعها . فالحزب لا يغرقها في مشاغله السياسية ، كما ان بامكانـه ان يخلق منها اعضاء حزبيين نموذجيين ، بما يزرعه في صفوفها من تربية حزبية ومن ثقافة وتوجيه عقائدي .

## لاتساع الحزب وانتشاره لابد اليوم من عودة سريعة للداخل :

» مهما اردنا أن نرتد بالحزب الى داخله ، لنقوم بعمليات التركيز والضبط والتصحيح والتنظيم ، فاننا لا يمكن أن نتناسى ان الحزب ، مع كل ما فيه مـن فوضى واضطراب ، هو ايضا في حالة نمو وانتشار . هناك مجالات تنفتح امامـه هنا في صفوف العمال والفلاحين ، ويجب ان يغزوها ، ويقيم قواعد له في صفوفها ، لئلا يضيع عليه فرصا قد لا تتاح له في المستقبل القريب . وهناك مجالات في الاقطار العربية تفتح له اليوم ، وتسأله وتطالبه ، ويجب ان يعمل فيها ، وان ينشطويتتح ويقدم لها توجيها ، ويقيم له فيها مراكز وفروع . انه لا يستطيع ان يمتنع وان يتردد ، ولكنه ايضا ، وفي وضعه الراهن ، في كل ما يهدده في الداخل من فوضـى

واقسام ، يمكن ان يحمل هذا التشويش في غزوه لهذه المجالات الجديدة . وهذا ما يحمل هذه المرحلة التنظيمية مسؤوليات اكبر . كيما يقوم الحزب بدوره القاري وبدور الحزب القائد لهذه المرحلة من نضال العرب ، عليه ان يرتد سريعا لنفسه، ليقوم بعملية التصحيح ، وليتمثل كل ما فيه من تشتت وانقسامات ليجهز عليها (٢٢). انها مهمة سنوات من الجهد والعمل ، وفيه ايضا كل ما تراكم من اخطاء الحزب وضعفه . لقد اندست في صفوف حزبنا ، وخاصة في هذه المرحلة التي صار بمقدور الحزب فيها ان يفيد الناس وان يقدم لهم بعض المكاسب والمغانم ، عناصر انتهازية ووصولية كثيرة . وضعف تكوين الحزب ، وجمود النشاط التوجيهي فيه ، وابتعاد الكثير من العناصر السليمة من اعضائه ، كل ذلك يفسح المجال لبروز العناصر الانتهازية . فالعناصر الحزبية السليمة لا تتقدم للعمل الا ضمن شروط واسس ، وضمن قيم حزبية ومناهج واضحة ، أما العناصر الانتهازية المتحللة من الروابط المبدئية ، فانها تعمل في اي شرط واي ظرف ، ونحن اليوم قد ابتعدنا كثيرا عن تلك الاجواء النضالية التي يتم فيها وحدها ، وبصورة طبيعية ، اصطفاء العناصر الحزبية السليمة ، كما كان عليه اصطفاء عناصر الحزب(٢٣) خلال تجربة الحكم الديكتاتوري . والى جانب هذه الفوضى ، هناك جو اصبح يسود الكثير من الحزبيين ، جو برجوازي يتصف بالرخاء والركون ، يضيع في الظواهر ، ويبتعد عن كل عمل يتطلب الجهد والجدية والبذل . ان الحزبيين الذين يضحون ماديا ، ويضحون بوقتهم في سبيل الحزب ، والاعضاء الذين يتابعون تثقيف انفسهم ، وينقلون ثقافتهم وتجربتهم للحزب ، هؤلاء اصبحوا قلة ضائعة ، بين المتهافتين والوصوليين ، أو الكسالى الذين يتحركون في المناسبات . كل هذا يضع اجهزة الحزب القيادية ، في هذه المرحلة ، امام اعباء كثيرة ، اذ عليها ان تنهي بسرعة تصفية هذه التركة ، التي تثقل على الحزب في سيره والتي تشتت جهده ، وتشغله بشتى المشاغل ، وتجعل من مكاتب الحزب ملجا للمتسكعين والمراجعين ، وترهق الاعضاء القادة باعمال تشغلهم عن الانصراف لمهام العمل السياسي الحزبي . ليس معنى هذا ان نبعد قادة الحزب ونوابه عن خدمة ابناء الشعب وعن نصرة قضايا المظلومين، ولكن هذا يجب ان لا يستولي على نشاطهم كله ، وان لا يحرف الحزب عن مهامه كقائد لنضال الشعب . ان الناس يعاملوننا معاملتهم لبقية الحاكمين والمتنفذين ، ويطالبوننا بحل قضاياهم الشخصية كما يطالبونهم،ولقد اصبحت سياستنا بالنسبة للجمهور سياسة كسب انتخابي ، نحاول جلبه الينا عن طريق المكاسب والمغانم . اننا جميعا نسير في هذا الطريق ، ونثقل في كل يوم على المتنفذين من قادة الحزب، باعباء شتى المراجعات والمشاكل الشخصية . وكم كان الحزب يطالب النواب





بالانصراف للعمل في الحزب ، فيجيبون بان لهم من مشاغل الناس (٢٤) واعبائهم ما يمنعهم عن أي نشاط حزبي .

» وهذه المسائل ليست تافهة او ثانوية ، لانها اخذت تطبع الحزب بطابع الاحزاب التقليدية . ويجب ان نوضح وان نشرح ، فقادة الحزب يجب ان يكونوا للحزب ، ولما يحمّلهم من مهام ومسؤوليات . وعملنا اليوم يجب ان ينصرف لاعادة خلق الحزب كتكوين نضالي حي ، وهذا ما يدفعنا لان نرسم في هذه المرحلةالانتقالية الخطوط الواضحة لتكوين القيادات الحزبية ، في المركز وفي الفروع ، ولا تحدد بشكل دقيق وواضح مهامها ومسؤولياتها وصلاحياتها . ومن هنا يجب ان نبدا لنجعل للحزب منطلقا جديدا في انتشاره في صفوف الشعب ، وفي اتساعه وتعميم تجربته على الاقطار الاخرى » ( ا . هـ . ) .

ونتابع ، في الحلقة القادمة ، نشر القسم الاخير من تقرير اللجنة التحضيرية .

## قراء المناضل .... يسالون ويناقشون

١ ـ اخذ علينا احد القراء اننا ، في شرحنا لما جرى في المجلس الرابع للحزب ( المناضل ، العدد ٢٢١ ، نيسان ١٩٨٩ ، ص ٢٣ ) قلنا ان جلال السيد قاد « المؤامرة » والهجوم على ميشيل عفلق . والحقيقة ان ما قلناه مختلف تماما ، وهو اختلاف لا يخفى على القارىء المدقق ، فالذي قلناه هو ان انصار عفلق « تخيلوا» ان جلال السيد كان يقود المؤامرة و « بحسب تقديرهم » . وما كان يمكن ان نقول غير ذلك ، لسبب بسيط هو اننا لا نعتقد بوجود «المؤامرة» اصلا.والذي قلناه هو ان صلاح الدين البيطار ( وليس جلال السيد ) هو الذي هاجم عفلق ، وقلنا ان جلال السيد «اضطر» للدفاع عن البيطار في مواجهة هجمات انصار عفلق .

٢ ـ استغرب احد القراء استغرابا اقرب الى عدم التصديق ان يكون الاستاذ حافظ الجمالي ، وهو احد دعاة الديمقراطية ، قد دبج بقلمه مقالتين في تأييد دكتاتورية حسني الزعيم ، ونشرهما بتوقيعه . وتعليقا على هذا حسبنا ان نقول ان الاستاذ حافظ الجمالي نفسه لم ينكر مقالتيه في مدح الزعيم .

## الهوامش

١ ـ غني عن البيان ان التقرير يشير هنا الى رسالة ميشيل عفلق الى حسني

الزعيم من جهة ، والى تاييد اكرم الحوراني للانقلابات العسكرية ولحكم الشيشكلي قبل اندماج الحزب العربي الاشتراكي بحزب البعث العربي .

٢ ـ قلنا ان ميشيل عفلق « لم يكتم حنقه » ، ولم نقل انه اعترض اعتراضا صريحا . والحقيقة انه نفث عن غضبه محولا نقمته الى تقرير منفصل قدمه جلال فاروق الشريف عضو اللجنة التحضيرية باسمه الشخصي ـ دون ان تتبناه اللجنة ـ وكان بعنوان « مراحل الحياة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي من نهاية شباط ١٩٥٤ حتى تموز ١٩٥٧ ، اي من سقوط ديكتاتورية الشيشكلي الى اجتماع المجلس الانتقالي » . وكان هذا التقرير اكثر صراحة في تحميل القيادة الثلاثية والخلافات المتاصلة بين عفلق والحوراني مسؤولية الازمة التنظيمية في الحزب . فطالب ميشيل عفلق بسحب هذا التقرير بدعوى انه غير نظامي ـ وكان قد وزع بالفعل مع سائر الوثائق على اعضاء المجلس ـ فكان له ما اراد وسحب التقرير . ونحن نحتفظ بصورة من هذا التقرير، وقد استفدنا منه في بعض الحلقات السابقة .

٣ ـ من الواضح ان اكرم الحوراني فضل العدول عن مقاطعة الجلسات وحضور الجلسة الختامية ، بعد ان ايقن ان المؤتمر ابقى للقيادة القومية ـ وهو عضو فيها ـ مسؤولية رسم السياسة القومية للحزب والعمل على تنفيذها باتخاذ القرارات المناسبة ، وهذا يعني عمليا ان المؤتمر لم يضع قيدا على حريته في التحرك السياسي . ومما يذكر بهذه المناسبة ان صدقي اسماعيل وجلال فاروق الشريف ، عضوي اللجنة التحضيرية ، سافرا الى بلودان ، بسيارة فولكسفاغن صغيرة كان يملكها جلال فاروق الشريف ويقودها بنفسه ، لمقابلة اكرم الحوراني واقناعه بالعدول عن مقاطعة جلسات المؤتمر . ولا اعرف اذا كان سفرهما بتكليف من جهة معينة ام بمبادرة شخصية منهما . ولا اعرف ايضا ان كان لهما اثر في حضور اكرم الحوراني الجلسة الختامية ام لا . ولكن من المعروف ان جلال فاروق الشريف لم يعد الى حضور جلسات المؤتمر منذ سفره الى بلودان ، ذلك انه توارى عن الانظار ، بعد ان دهس بسيارته ، وهو في طريق العودة ، غلاما صغيرا ، عند موقع الربوة ، مما ادى الى وفاته .

٤ ـ في هذا القسم من التقرير اخطاء كثيرة ، لا يمكن ان نرجعها كلها الى اخطاء الطباعة بالالة الكاتبة ، وانما من الواضح ان بعضها يرجع الى ركاكة في اسلوب الكاتب . وقد صححنا مالا يحتمل الخلاف من الاخطاء المطبعية ، واجتهدنا في تصحيح الاخطاء الاخرى ، وعمدنا الى ذكر ما اجتهدنا فيه هنا في الهوامش . وهذا هو المثال الاول ، اذ اضفنا الى النص كلمة ( لحرصنا ) ليستقيم المعنى . والنص في الاصل هو : « وما يترتب على ذلك من نتائج كل الحرص ... » .

٥ ـ في النص الاصلي : او لم تحالف المؤامرات .

٦ ـ في النص الاصلي : وما زال في متناول ايدينا .





٧ ـ في النص الاصلي : الاعذار .

٨ ـ في النص الاصلي : تكوين هذا المجلس مهام استشارية .

٩ ـ النص في الاصل : لم تصدر في اساسها عن نظرة لا مركزية .

١٠ ـ في الاصل : الاغراض في مصالحها .

١١ ـ نص الجملة في الاصل : تقرر فرض تنمية والقضاء هذه النوعية من الاعضاء والتمركز في الحزب .

١٢ ـ في الاصل : من الاعضاء من يجرون بعدم ايمانهم .

١٣ ـ ربما كان جلال السيد واحسان الحمصي من المقصودين بهذا التلميح .

١٤ ـ في الاصل : هو ان الحزب .

١٥ ـ المقصود هو المجلس الخامس لحزب البعث العربي ، الذي انعقد في الفترة من ٦ الى ٩ نيسان ١٩٥٠ ، والذي عرضنا اعماله في الحلقة الثانية من هذه السلسلة ، في العدد ٢٣١ من مجلة ( المناضل ) الصادر في نيسان ١٩٨٩ .

١٦ ـ بصرف النظر عن الصواب والخطا في مواقف جلال السيد ، فالحقيقة انه لم تكن له «الزمرة» داخل صفوف الحزب عند انعقاد المؤتمر . ولو كانت له مثل هذه « الزمرة » لوجد واحد منها على الاقل بين اعضاء المجلس ينتصر له ويدافع عنه ، وهذا لم يحدث . وفي راينا ان الحماسة في الذود عن وحدة الحزب بعد « دمج » الحزبين هي السبب في هذا « التعريض » بجلال السيد ، ولاسيما اذا علمنا انه كان ـ بلا جدال ـ في طليعة معارضي عملية « الدمج » .

١٧ ـ في الاصل : ولم توضح هذه الاختلافات .

١٨ ـ الجملة هنا ركيكة وغير مفهومة ، ولم نستطع تصحيحها ، فتركناها على حالها .

١٩ ـ يشير التقرير هنا مرة ثانية الى وجود بعثيين معجبين بتجربة حكم عبدالناصر في مصر ، وكانت الاشارة الاولى في القسم الاول من التقرير ( راجع العدد الماضي من « المناضل » ، ص ٢٦ ) .

٢٠ ـ نص الجملة في الاصل كما يلي : « وهؤلاء يجب أن نعتبرهم في دور الاعضاء المتمرنين كافية ، يخضع فيها للتدريب والتوجيه وللاختبار الحزبي » .

٢١ ـ في الاصل : وطبعته .

٢٢ ـ في الاصل : يتجهز عليها .

٢٣ ـ في الاصل : اصطفاء الحزب .

٢٤ ـ في الاصل : لهم مشاغل الناس .

دراسات عربية

# الاردن قبل الانتخابات وبعدها ديمقراطية حقيقية .. أم ماذا ؟

الرفيق : رئيس هيئة التحرير

منذ ان اعلن الاردن رسميا فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية وماتبع ذلك من تساؤلات ومشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية مرت بالاردن خصوصا ،وفي القوى السياسية العربية المعنية بالقضية القومية والصراع العربي الصهيوني عموما، منذ ذلك الوقت عاشت الاردن فترة صعبة برزت فيها مشكلات عدة يمكن تلخيصها بعناوين ثلاثة رئيسة .

**اولا** — مأزق سياسي داخلي نجم عن تخلي الاردن عن جزء مهم من الارض التي شكلت على مدى اربعين عاما دولة الاردن المعروفة « **بالمملكة الاردنية الهاشمية** » وصاغ على اساسها .. وأساس سكانها **كيانه** السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات التابعة له . وهو الان بتخليه عن جزء من تلك الارض وسكانها فعليه ان يعيد صياغة كيانه وترتيب اوضاع البيت الاردني بما يتلاءم وذلك القرار .





**ثانيا** — مأزق سياسي عربي ، ودولي ، كان الاردن قبله يعتبر مسؤولا عن الاراضي المحتلة في ( **الضفة الغربية** ) وسكانها جزء من سكان الاردن قانونيا ، ولم يعودوا كذلك بعد القرار ، وهذا يفرض على العرب والعالم البحث عن جهة قانونية اخرى للتعامل معها بشأن ذلك ، وفي المقابل فان الادعاءات الصهيونية التي تقول ان الاردن هو وطن الفلسطينيين واذا ارادوا « **دولة فلسطينية** » فها هو الاردن فاغلبية سكانه من الفلسطينيين . وقد ظهرت مثل هذه الافكار والاراء لدى بعض العرب الفلسطينيين الذين يبحثون عن دولة ايا كان موقعها بحثا عن خلاص شخصي يلجأون اليه .

**ثالثا** — ازمة اقتصادية حادة ادت الى انخفاض قيمة الدينار الاردني بما يعادل ٥٠٪ خلال فترة لم تتجاوز عدة اشهر بعد القرار، ونقص حاد في المواد التموينية وتهريب واسع لرؤوس الاموال ، واضطرار السلطة بيع ثلث مخزونها من الذهب لتغطية الاحتياجات للعملات الصعبة ، وانكشاف عيوب كثيرة وافلاسات واسعة ، فادت بعد تفاقمها الى حدوث اضطرابات واسعة في الاردن فيما عرف « **بانتفاضة نيسان ١٩٨٩** » حيث شملت معظم مناطق المملكة وادت الى خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات ، وانتشرت تلك الاضطرابات في المناطق التي كانت تاريخيا تعتبر موئلا للنظام وداعمة ومؤيدة للقصر على وجه الخصوص .

ازاء ذلك كله ونظرا للتغيرات الكبيرة التي تحدث في العالم والخروج من تلك الازمات خصوصا السياسية منها فلابد للنظام من تصرف جديد يواجه الاحداث الجديدة وتصرف نوعي بقدر اهمية ونوعية تلك المشكلات .

فلابد للاردن ان يظهر بانه بلد عصري ، ديمقراطي ، حر منفتح، دستوري ومنظم . ومع انتهاء الذرائع التي كانت تمنع بعض ذلك ( **وجود جزء من الوطن محتل لايمكن اجراء انتخابات حرة ديموقراطية فيه تحت ظل الاحتلال** ) ولانهاء الادعاءات الصهيونية بان الاردن هو

دولة فلسطين ، وتحميل المواطنين مسئولية وعبء التركة الاقتصادية الثقيلة ، ازاء ذلك كله **قرر الملك** اجراء انتخابات نيابية في الاردن على اسس الوضع المستجد ، واستحدث قانون انتخابي جديد وزعت على اساسه الدوائر الانتخابية وحدد عدد اعضاء المجلس **بثمانين** عضوا موزعين على تلك الدوائر تتوازن فيها التركيبة الدينية **( مسيحيين ومسلمين )** ، والقومية **( عرب وشركس وشيشان )** والاجتماعية **( بدو وحضر )** بحيث تأخذ في الاعتبار مصالح مجموع السكان .

قانون الانتخاب الجديد بما يحمله من ايجابيات فيه بعض ماجعل الناس يتخوفون من تلك الانتخابات خصوصا وان تجاربهم خلال الانتخابات السابقة لم تشجع المواطنين لخوض التجربة لاسباب كثيرة ابرزها :

١ ـ عمليات تزوير الانتخابات السابقة ونجاح مرشحي الحكومة تركت في اذهان المواطنين اثرا من الصعب نسيانه بسهولة .

٢ ـ ممارسة العنف من قبل رجال الامن والسلطة والمخابرات ووقوع كثير من الضحايا والشهداء خلال الدورات الانتخابية السابقة جعل الناس كذلك لايستجيبون للولوج الى العملية الانتخابية بسهولة خصوصا وقد ظهرت الاشاعات خلال الاشهر الاخيرة تحرض الناس على عدم الاقبال لاحتمال وقوع احداث مأساوية .

٣ ـ تضمن القانون الجديد مادة تمنع على من يرغب في ترشيح نفسه ان يكون له ماضي **سياسي او منتم** الى تنظيم سياسي محظور في الاردن وكما هو معروف ان لا حرية للاحزاب في الاردن والحزبيون بين مطارد او مسجون اومهاجر خارج البلاد **( تم تجاوز هذه المادة في المراحل الاخيرة للانتخابات ولم يعمل بها )** .

٤ ـ نص القانون على ضرورة حصول المواطن على بطاقة انتخابية عليها صورته وهذا يعني ان جميع من يريدون الانتخاب





مضطرون للمثول امام السلطة واجهزتها كما ان عددا من النسوة المحافظات لايرغبن بوضع صورهن على بطاقات انتخابية .

٥ ـ كما وان اعادة تقسيم المناطق الانتخابية كما ذكرنا لم يقتصر على تفتيت الناس واعادة توزيعهم على هوى السلطة بل فتت وقسم القوى الاجتماعية والسياسية في المحافظة الواحدة الى اقسام متعددة بحيث اصبح تأثيرها السياسي ضعيفا ان لم يكن معدوما احيانا .

## القوى السياسية التي خاضت الانتخابات :

من المعروف ان لا احزاب سياسية مسموح بها في الاردن باستثناء جماعة **« الاخوان المسلمين »** وهم الجماعة المرخص لها بالعمل منذ حوال اربعين سنة وهي التنظيم الوحيد الذي لم يتعرض للاضطهاد او الملاحقة او التهجير بل كان في احيان كثيرة يتمتع بحماية ورعاية السلطة وتشجيعها ودعمها ، وايجاد مناخات ملائمة له للعمل. وكلنا يتذكر انه ابان **المؤامرة على سورية** ، وجدت تلك الجماعة من **النظام الاردني المعيل والحامي والمدرب والملجا .. الخ .** خصوصا ابان رئاسة مضر بدران للوزارة انذاك . كل ذلك في الوقت الذي لوحقت فيه الاحزاب الوطنية والتقدمية والقوى النقابية والاجتماعية وتعرضت للاضطهاد ، والاعتقال والاحكام الطويلة الاجل ، والتشريد خارج الحدود وسحب وثائق ، وجوازات السفر ، والفصل التعسفي من الوظائف بل وعدم التوظيف ممن لايحصل على اذن من المخابرات العامة وبعد **« تبيض الصفحة »** كما يقولون .

كل ذلك وعلى مدى اربعين سنة تخللتها سنوات عنف سقط فيها آلاف الضحايا وعشرات الالاف من المشردين كما حدث **في ايلول ١٩٧٠** ، وبعدها احداث **جرش وعجلون عام ١٩٧١** ، وماحدث في التصدي لطلاب الجامعة عام ١٩٨٩ ، واحداث **نيسان ابان الانتفاضة ١٩٨٩** كما ولا تغيب عن ذاكرة المناضلين احداث عام ١٩٥٦ **ـ ٥٧ واسقاط الحكم الوطني** وكذلك احداث ١٩٦٣ بعد حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ .

اضف الى ذلك فان الحركة الوطنية التقدمية باطرافها المتعددة، **البعث ، والشيوعيين، وحركة القوميين العرب وتفرعاتها، والمنظمات الفدائية الفلسطينية** وواجهتها السياسية كان قد اصابها الوهن والتمزق والتفتيت خلال السنوات السابقة لاسباب متعددة فاصبح كل حزب فيها مجموعة احزاب صغيرة ، وكل تنظيم مجموعة تنظيمات متناحرة متقاتلة ، بعثت الياس في نفوس المواطنين ونفوس انصارها. كما وان التنظيمات النقابية كانت انعكاسا للوضع السياسي والاجتماعي القائم مما اتاح الفرصة لعناصر الاخوان المسلمين او للسلطة كي ترتاح في هذا الجو وتنشط وتقدم عناصرها ليكونوا ممثلين **متماسكين** في قيادة تلك التنظيمات النقابية بسبب غياب او انقسام القوى التقدمية والوطنية .

هذا هو الجو السياسي السائد عشية الانتخابات : الاخوان المسلمون هم القوة السياسية المنظمة المتماسكة الموحدة الاتجاه والهدف،ذات البرنامج الواضح وذات المرشحين الذين احسنوا انتقائهم وغطوا فيهم جميع مناطق الاردن **بقائمة** واحدة ضمت ٢٦ مرشحا في مختلف القطاعات . كما ان هناك قوى دينية نزلت بشكل مستقل عن قائمة الاخوان مع ان بعضهم هم من قياديي الاخوان في السابق . والقوى الوطنية والتقدمية لم تستطع الاتفاق على اية قائمة ولا على اهداف محددة ، او برنامج انتخابي سياسي او اجتماعي او اقتصادي موحد لذا خاضت الانتخابات بأشخاص اعتمد بعضهم على تاريخهم السياسي والنضالي او على برامج تنظيماتهم السياسية ، واعتمد القسم الاخر على بعض التحالفات العائلية والعشائرية . لقد حاولت التنظيمات التي تسير باتجاه العراق تشكيل مايسمى بالتجمع الديموقراطي الوحدوي وطرح برنامج انتخابي لكن تاثيرها وعملها كان محدودا جدا .

اما مرشحو العشائر ووجوه العائلات الذين كانوا ينتخبون سابقا بشكل تلقائي فخاضوا الانتخابات بنفس الاسلوب السابق .





ومرشحو الحكومة او كما سموا انفسهم « **بالمستقلين** » فقد كانت اوراق معظمهم مكشوفة للجماهير ولم يستطع بعضهم مواجهة ناخبيهم اثناء الحملة الانتخابية وفي المناظرات والاجتماعات الجماهيرية التي كانت تنظم ابان الحملة حيث كانت الاسئلة المحرجة تنهال عليهم وتعري مواقفهم المختلفة خصوصا حول مسلكهم الوظيفي ماقبل احداث نيسان ١٩٨٩ ومابعدها .

يضاف الى ذلك كله كثرة عدد المرشحين في كل دائرة انتخابية حيث بلغت في بعض الدوائر اكثر من عشرة اضعاف عدد المطلوب انتخابهم للمجلس وقد بلغ عدد المرشحين في مجمله العام حوالي ٨ اضعاف عدد اعضاء المجلس الثمانين ، ساعد في ذلك ودفعت له وشجعته بعض الدوائر الرسمية وذلك بغية توزيع اصوات الناخبين وتقليل فرصة انتخاب ممثلين حقيقيين عن مصالح الشعب .

**الانتخابات** : جرت الانتخابات في الثامن من تشرين الثاني ١٩٨٩ وكانت الاجواء في مجملها هادئة وبقدر من الحرية لم يسبق لها مثيل في الاردن وكان ذلك مفاجاة للجميع حيث لم يحدث تدخل من قبل رجال السلطة بشكل عام الا في حدود ضيقة لصالح بعض المرشحين . كان ابرزها في محافظة الكرك حيث تم كشف ذلك وحدوث بعض الاضطراب وتأجيل اعلان النتائج مدة ٢٤ ساعة حتى تم كشف التلاعب الذي جرى لصالح الاخوان المسلمين وبعض القوى الرجعية المؤيدة للحكومة .

كان الاقبال على الانتخابات وسطا ( **حوالي ٦٠٪ من مجموع الناخبين من حاملي البطاقات** ) حيث كان التأثير بالاجواء التي ذكرناها سابقا مازال سائدا لكن الملاحظ ان اقبال القوى المحافظة ( الاخوان المسلمين ) كان كثيفا ومنظما ، وهم الوحيدون الذين بفضل تنظيمهم وتحضيرهم وتنسيق عملهم ، والايعاز لعناصرهم ومؤيديهم ومنتسبيهم التوجيه لاداء واجبهم ، هم الوحيدون الذين جنوا معظم المقاعد التي رشحوا انفسهم لها ، حيث فاز من قائمتهم **٢١ نائبا من اصل ٢٦** .

وكذلك نجح حوالي ١٠ **نواب من الاتجاه الاسلامي** بعضهم كما ذكرت من عناصر وقادة الاخوان الذين خاضوا المعركة خارج القائمة الرسمية لاسباب عدة .

**نتائج الانتخابات** : ابرزت الانتخابات ونتائجها جملة من المعطيات يمكن تلخيص ابرزها فيما يلي :

١ ـ كسرت الطوق السياسي الذي كان يحيط **بالسلطة وبالقصر تحديدا** لاظهار الاردن امام الراي العام العالمي والعربي وحتى المحلي ، بانه بلد ديموقراطي يتمتع الناس فيه بحرية قل ان نجدها في كثير من الاقطار العربية . ليس هذا فحسب بل واثناء الحملة الانتخابية وما رافقتها من توترات وحملات ومشادات اعلامية ظهر **النظام وكانه المدافع عن كل قيم التقدم** ، والمساواة والعدالة بين المواطنين كافة من مختلف الطوائف ومن كل الاعراق والاجناس .

٢ ـ تم اسقاط المقولة التي تدعيها الصهيونية ويحملها البعض خصوصا بعض العناصر الفلسطينية من ان الاردن هو « **وطن ممكن للفلسطينيين** » لانهم يشكلون الاغلبية الغالبة من سكانه وقد اظهرت الانتخابات على الرغم من ترشيح عدد كبير من الفلسطينيين لانفسهم اظهرت بأن الغالبية العظمى من اعضاء المجلس هم من **اصل اردني ٦٩** ، مقابل **١١ من اصل فلسطيني** وذلك بسبب الترتيب المسبق والدقيق الذي تسمت بموجبه الدوائر الانتخابية كما ذكرت سابقا .

٣ ـ اظهرت الانتخابات ان القوة السياسية الاولى في الاردن هي للاتجاهات الاسلامية ليس لانها تمثل غالبية السكان كما ذكرنا بل لانها القوة الوحيدة المنظمة والمتماسكة ، والتي استطاعت خوض المعركة السياسية بتنظيم ودقة ووضوح في الاهداف ، وتخطيط مسبق من انتقاء العناصر ذات الحضور الجماهيري النشط وليس القيادات التقليدية فقط .





٤ ـ اما بالنسبة للقوى الوطنية التقدمية او الوحدوية او الاشتراكية فكان نشاطها وتاثيرها محدودين على الساحة الاردنية كما وانها لم تستطع تحقيق الائتلاف المطلوب بين قياداتها او قواعدها ، وتوحيد صفوفها لخوض المعركة ، وبالنسبة للعناصر التي نجحت منها في المجلس فكان مرد ذلك اما الى تحالفات عائلية او عشائرية ، والاقل من ذلك الى تاريخ سياسي او نضالي معروف (١) .

٥ ـ اظهرت الانتخابات رفض الجماهير للرموز التقليدية سواء كانت عائلية او عشائرية وابرز مثال على ذلك سقوط عدد من وجهاء العشائر وقياداتها التاريخية والتي مضى على بعضها عضوا في المجالس النيابية المختلفة اكثر من اربعين عاما كما وان عددا لا بأس به من **رموز السلطة ووزرائها** قد فشلوا في الوصول الى البرلمان على الرغم من اعتمادهم كذلك على دعم عائلي او عشائري لهم .

٦ ـ ظهر في هذه الانتخابات مرشحين لكل القوى السياسية التي تواجدت تاريخيا على الساحة الاردنية باستثناء تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي حيث لم يتقدم ايا من الرفاق لترشيح نفسه ، في حين ظهر مرشحو العراق ، والشيوعيون ، والناصريون ( الريماويون ) وتنظيم الجبهة الشعبية ، والجبهة الشعبية الديموقراطية بالاضافة الى التنظيمات الاسلامية وفي مقدمتها الاخوان المسلمون .

## تشكيل الوزارة :

**تشكيل الوزارة** : بعد تلك النتائج تم تكليف **مضر بدران** بتشكيل الحكومة وكان من ابرز اسباب هذا التكليف هو ان مضر بدران موثوق جدا من قبل القصر وانه يعرف تماما طبيعة العناصر الاسلامية

(١) نجح عن الشيوعيين ٢ ، وعن الناصريين ( ريماويون ) ٢ ، وعن الجبهة الديموقراطية ١ ، الشعبية ١ ، العراق ١ . وهناك ٣ من العناصر التقدمية والوطنية عموما .

التي نجحت في المجلس ، لان معظمهم ومعظم قياداتهم تربت في رعايته منذ ان كان مديرا عاما للمخابرات الاردنية فكان ابرز نشاط لهم – كما ذكرت هو عندما كان رئيسا للحكومة في مطلع الثمانينات ووصلت المؤامرة على سورية قمتها في ذلك الوقت ، اذن فمن المحتمل ان لا تحدث اية مواجهة بين عناصر المجلس من تنظيم الاخوان ورئيس الوزراء بالاضافة الى اسباب اخرى تتعلق بتكوينه الشخصي وطريقة ادارته ومعالجته للمشكلات التي تواجه الاردن خصوصا الاقتصادية منها ، وهو معروف بحزمه وملاحقته لعناصر الفساد .

ومن غير المحتمل كذلك ان يشكل هذا المجلس على الرغم من وجود اكثر من نصفه من المطالبين باطلاق الحريات العامة وحرية تشكيل الاحزاب والتنظيمات السياسية والغاء الاحكام العرفية والاصلاح الاقتصادي ، ومحاسبة المفسدين ... الخ ،

من غير المحتمل ان يشكل هذا المجلس **خطرا على النظام** لان هناك توازن يحدثه مجلس الاعيان الذي يشكله الملك وهو بالطبع عنصر ضبط وتوازن كبير في المسائل الحساسة كالتي ذكرت . وكما هو معروف يشكل من ٤٠ عضوا يعينهم الملك وفي حال حدوث امر ما يجتمع المجلسان الاعيان والنواب ويتم التصويت المشترك على القوانين وفي هذه الحالة فالغالبية مضمونة لصالح النظام .

تشكلت الحكومة(١) وقد استبعد تنظيم الاخوان منها بسبب مطالبتهم ببعض الوزارات التي يرى النظام ان وجودها بيده امر اساسي في اية مسيرة كانت **وزارة التربية والتعليم ، وزارة الاعلام، وزارة التعليم العالي** وهي الوزارات التربوية التي تصوغ فكر وتربية الاجيال الجديدة في الاردن ومنذ اول اجتماع لها استبقت المجلس باجراء بعض الاصلاحات السياسية المهمة حتى لا تدع مجالا للمجلس للمزاودة عليها وعلى النظام ، فتم الافراج عن بعض المعتقلين

(١) اعلن عن تشكيل الحكومة صباح ١٩٨٩/١٢/٧ .





السياسيين وقرار اخر بعد بالافراج عن الباقين . كذلك صدرت قرارات بالافراج عن جوازات السفر المحجوزة وتجديد الممنوع منها ، والسماح للمواطنين بالسفر وحرية التنقل ، كما وسيعاد النظر في الاحكام العرفية بما يتلاءم مع تحقيق التوازن بين استخدامها لاغراض الامن الاقتصادي والدفاع عن الوطن ، وبين استخدامها لقمع الحريات السياسية .

هذا وسيتم وضع ميثاق وطني يطرح على المواطنين للاستفتاء عليه ربما يسمح بحرية تشكيل احزاب او هيئات سياسية او منابر سياسية بما لا يعرض امن الدولة وتوجهاتها للخطر .

ان المرحلة التي يمر بها الاردن حاليا مرحلة جديدة لم يسبق ان عاشها قبل ذلك وتحمل في ثناياها آفاقا **يمكن** ان تكون في صالح التقدم واعطاء الجماهير حريات تستطيع من خلالها التعبير عن طموحها . **ويمكن** ان تكون حافزا للقوى السياسية للعمل في هذه الفرصة التي لم يسبق أن مر بها الاردن حتى عندما كانت احزابها في مواقع اقوى وتنظيمات اوسع لكنها كانت بدون **مشروعية رسمية** انذاك مما جعل المجال مفتوحا **أمام** السلطة لاعادة ضربها وتمزيقها في اول فرصة اتيحت لها .

# حيال لبنان والمنطقة العربية
# الماضي يستمر في الحاضر والمستقبل

الرفيق د. **ياسين سلمان**

يقال ان « **المستقبل هو التاريخ الاتي** » ، وانه لايوجد ، عمليا انقطاع بين الماضي والمستقبل .. هذه العبارة فرضت نفسها ، هكذا في بداية الحديث عن لبنان ، وارتباطاته بالصراع الدائر حول الشرق الاوسط .

فلقد « **اصطنعت** » **المسالة** اللبنانية ، تاريخيا في اطار النشاط الاستعماري الصهيوني ، ورتبت ، لاحقا ، بحيث يمكن استخدامها في الوقت المناسب ، كعامل مساعد لتوسيع او تثبيت المصالح الاستعمارية والصهيونية .

وبالامس القريب استخدمت الورقة اللبنانية « للمساعدة » على « **حل مسالة الشرق الاوسط** » على طريقة هنري كيسنجر في « التكتيك » والخطوة خطوة . ويومها ـ في عام ١٩٧٥ ـ نذكر ان **انور السادات** هددنا « **بدماء تجر البحص في لبنان** » . وكان ما كان من ترتيبات المسلسل الدموي ، الرامي الى ادخال لبنان في نادي كمب ديفيد ، باعتبارها « **الحلقة الاضعف** » في السلسلة





العربية . ولقد ادخل لبنان بالفعل ، في نادي الكمب ، عبر اتفاق ١٧ ايار ، اثر الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ .

وبتواجد سورية ، في لبنان ، باسم التاريخ والمستقبل ، ويسقط اتفاق ١٧ ايار وعضوية لبنان في الكمب ، وتبدا مسيرة اعادة توحيد لبنان المفكك وتحرير المحتل من اراضيه . وتتعثر المسيرة هذه بالتقاطع مع الارادة الاستعمارية الصهيونية ، والمستجدات « **المعقدة** » في الوضع الدولي . ويستمر ، بالرغم من ذلك ، منطق الوحدة والتحرير فتتحول المسالة اللبنانية مجددا الى « **عائق** » امام الحل الامريكي للصراع في الشرق الاوسط .

وتقذف المؤامرة بجنرال ارعن الى الواجهة « **فيختطف قسما من الوطن** » ، ويتخذ منه رهينة للمساومة باسم « **الحالة الصهيونية التقسيمية** » . التي راح يمثلها علنا . بعد سقوط الاقنعة التي البسه بعضها صدام حسين باسم الحقد على سورية واظهار الولاء او عدم الاعتراض على المشروع الاستعماري الصهيوني .

وتبذل سورية اقصى ما تستطيع من جهد لتبصير العرب والعالم بحجم المؤامرة . وتبدي ما يقنع بان الاحداث ـ **اذا كان ولا بد** ـ ستاخذ شكلا اكثر ماساوية في المنطقة .

وهكذا يصار بعد الدار البيضاء الى اتفاق الطائف . الذي حدد خطوات واقعية للحل « **ليست المنتهى** » ـ على حد تعبير جريدة السفير ١٩٨٩/١٢/١ ـ بل هي خطوات راعت مقاسات الجميع وموقع قدم الجميع » في « **الممكن المتاح** » .

ويبارك العالم ذاك الاتفاق . ويكتب عليه عاجل جدا وممنوع من الفشل . ويواجه الجنرال عون المجتمع الدولي بقوله : « **لن اغير موقفي ولو انفجر العالم** » ـ القبس ١٩٨٩/١٢/٢ ـ . وتستعد الشرعية اللبنانية ، المنبثقة عن اتفاق الطائف ، لاخضاع الضابط المتمرد عليها فيحال بينها وبين حقها هذا لهذا السبب او ذاك .

ويقتل الرئيس المنتخب **رينيه معوض** . وهو يحتفل بعيد استقلال لبنان . ويضغط الشارع الوطني على جراحه . بعد احساسه باغتيال امله الجديد ، فينتخب رئيسا جديدا . ويتهيأ الرئيس المنتخب **الياس الهراوي** لممارسة دور الشرعية . فترد المسألة مجددا الى « التداول » او **« ايقاف التنفيذ »** .

وتغضب فرنسا وترسل بوارجها ، باسم التاريخ الى لبنان ، وتشد على يد الجنرال ، وتنفخ في قيم التعصب الطائفي ، واضفاء الطابع الانساني على موقعها الاستعماري .. وتهدد بان **« اية تغطية لاي عمل عسكري ضد عون ستفسر على انها عمل موجه ضد المصالح الفرنسية »** ـ جريدة الوطن ١٩٨٩/١٢/١ .

ويقف الفاتيكان **« ضد العالم »** و **« ضد الطائف »** ـ القبس ١٩٨٩/١٢/٢١ ـ . ويبدي قلقه من « حرب مارونية مارونية » . ويرغم البطريرك صفير . المهان من قبل الجنرال واعوانه . للعودة الى بكركي . وبعد هذا كله يرفض استقبال وزراء خارجية اللجنة الثلاثية العربية ، المنبثقة عن قمة الدار البيضاء .

ويلتقي **بوش بميتران** ، ويقدم الاول للثاني نصيحة بعدم اغضاب العرب لاجل عون الذي لا يمثل احدا ـ وكالة نوفوستي ١٩٨٩/١٢/٨ ـ . و **« تتداخل المصالح الامريكية الفرنسية بشكل معقد »** ، فيعلن عن « التحول في الموقف الفرنسي » و « التراجع » و « التخبط » ، على حد تعبير بعض المراقبين ـ السفير ١٩٨٩/١٢/٢٢ . ويتحدث الاعلام الفرنسي مرة اخرى ، وبصورة **« اكثر تهذيبا »** عن العلاقات التاريخية بلبنان . وتظهر اكثر فاكثر لغة المصالح وحاجة فرنسا لاسترضاء ، وليس اغضاب ، المحيط العربي . ويسفر هذا كله عن جولة اخرى ، بمبادرة ميتران ، للحوار العربي الاوروبي .

واما بخصوص الفاتيكان فقد استهجن موقفه في الولايات المتحدة ، بل ان مصادر امريكية مأذونة ـ السفير ١٩٨٩/١٢/٢١ ـ





اعتبرت سياسة الفاتيكان **« ضيقة الافق ولا تاخذ في الاعتبار مستقبل الموارنة وعلاقاتهم بالمسيحيين العرب »** ، كما انها انتقدت الاوامر الموجهة الى البطريرك صفير بالعودة الى بكركي . وهكذا عاد البابا فاستقبل وزراء خارجية اللجنة الثلاثية واعلن عن اعترافه بالشرعية واتفاق الطائف . مع التاكيد على الانسحابات والاصلاحات ـ السفير ١٩٨٩/١٢/٢٩ ـ ولكن بلهجة تتضمن بعض الانتقادات والاقتراحات .

والان كيف يبدو الحل او بتعبير ادق كيف تبدو الخطوات التالية ؟! ان قراءة الواقع تشير الى ان الحالة الصهيونية التقسيمية ، التي يمثلها عون ، تعمل على المزيد من كسب الوقت . فهي عندما قتلت الرئيس الراحل معوض كانت تهدف اولا الى كسب الوقت . ثم التفتيش عن **« متمردين جدد »** ، وبالتالي نسف الطائف . والمزيد من اغراق سورية والتحريض ضدها ـ جون افريك ١٩٨٩/١٢/٤ .

وبعد مقتل معوض ، عبّر تأثير الحالة الصهيونية التقسيمية عن نفسه بصور شتى : اولها الحؤول بين الشرعية وبين تأديب ضابط متمرد عليها . وثانيها تمييع الموقف الدولي . وثالثها اشتراطات لتعديل ميثاق الطائف . ورابعها فرض الامر الواقع .. الخ .

الولايات المتحدة الامريكية قالت باسقاط عون ولكن **« بوسائل اخرى »** . وفيما بعد عرف من هذه الوسائل الاخرى ، الاجراءات القانونية لعزل عون والضغوط المدنية والاقتصادية ، وتحريض جعجع عليه .. الخ . ولكن هذه **« الوسائل الاخرى »** ، لم تسفر ، كما يظهر ، عن نتائج ايجابية ملموسة . بل ان الظاهر على السطح هو ان عون يتمسك بقصر بعبدا اكثر فاكثر . وانه يحتفظ بجنود يتمرسون في اتقان **« اساليب نازية »** ـ القبس ١٩٨٩/١٢/٢ ـ . كما انه يوطد تحالفه مع **« اسرائيل »** ، التي اخذ تدخلها في الوضع اللبناني ، مؤخرا اشكالا شتى منها الضغط العسكري ومنها

الاعلان الفظ عن نية التدخل ومواجهة الشرعية وسورية (( **اذا هددت المصالح الحيوية الاسرائيلية في لبنان** )) . على حد تعبير دان شومرون – السفير ١٩٨٩/١٢/١ – والهدف كما اعلنه **دان شومرون** نفسه هو اسقاط اتفاق الطائف كما اسقط اتفاق / ١٧ / ايار .

وهكذا تبدو المسألة هنا مرتبطة ، الى حد كبير ، بالموقف الامريكي فما هي حقيقة هذا الموقف؟! الولايات المتحدة ، كما هو معلوم ، ترفض بشكل قاطع اسقاط عون عسكريا . (( **حقنا للدماء** )) ، غير انها ، من باب المقارنة ، تعطي لنفسها الحق في الانقضاض على دولة اخرى ، او دول اخرى ، لاسقاط من تريد ، ولو كلف ذلك المزيد من الدماء الامريكية ، او الدماء البريئة في الدول الاخرى ، كما حصل في غزو **غرينادا وبنما وضرب ليبيا** ! ! ولكن ، الولايات المتحدة ، في الواقع ليست مع عون ، ولو ان المرء لايستطيع ان يقرر ذلك بسهولة . ذلك ان الولايات المتحدة لا تعتمد ايقاعا معينا في سياستها حيال لبنان ، فهي مرة مع عون ، عندما دعمت ترشيحه ، وهي مرة ضده عندما تخلت عنه وسحبت دعمها له ، لكنها ، في التحليل الاخير ، ليست مع عون ، . غير ان هذا لايعني انها مع الشرعية ، واذا كانت معها فهي معها في سياق العمل على ابطال مفعول العامل اللبناني « كعائق » أمام الحل الامريكي « **لنزاع الشرق الاوسط** » . اذن فالولايات المتحدة تنظر بالتأكيد الى اتفاق الطائف نظرة غير النظرة المعلنة ، وربما كانت هذه النظرة قريبة مما قيل عن الموقف الامريكي الذي ابلغ الى سمير جعجع : « **الطائف اوراق منومة** » لكي تستريح الازمة قليلا وتكف عن تأثيرها السلبي على دبلوماسية الولايات المتحدة الشرق اوسطية – النهار ١٩٨٩/١٢/٢٩ – .

هذا يعني انه يراد للوضع اللبناني ان يبقى مفتوحا على احتمالات متعددة ، غير ان هذه الاحتمالات جميعها ، ترتبط ، بهذا القدر او ذاك ، بالصراع العربي الصهيوني . فالولايات المتحدة ، مصممة هذه الايام على الغاء قرار الجمعية العامة للامم المتحدة القاضي باعتبار الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية . وهي تقدم **بيكر على اساس شولتز وكيسنجر** . وبالطبع فنحن نعلم ان نقاط





بيكر الخمس ليست سوى « عجلات «لخطة شامير ، الذي ذهب الى واشنطن وعاد رافضا للمؤتمر الدولي ، ومصرا على الحكم الذاتي تحت الاحتلال . وما تزال الولايات المتحدة ، في جميع اتصالاتها مع الفلسطينيين وغيرهم تبحث عن (( **ضمانات** )) لاسرائيل في الوقت الذي تعلن انها ماضية في بحثها عن (( **ثقة العرب** )) . والضمانات هذه ليست – كما تعلمنا من تاريخ الصراع العربي الصهيوني والدور الامريكي فيه – الا تجريدنا كعرب من اي سلاح او ضمانة او حليف في صراع الوجود هذا . وعند ذلك ستكون (( **ثقة العرب** )) بالولايات المتحدة هي الخيار الوحيد باعتبار ان الولايات المتحدة الضامن وهي المهيمن وهي التي يخيل انها القادرة وحدها على عتاب الصهيونية فيما اذا ارتكبت ضدنا جرائم على طريقة صبرا وشاتيلا مثلا . !

والمرعب حقا ، في النظر الى المستقبل ، ان نشاهد ، بأم اعيننا ، غالبية العرب وهم ماضون يوما بعد يوم في تقديم مثل هذه (( **الضمانات** )) ، تحت اسماء شتى ، منها (( **هجوم السلام** )) ، ومنها ان الولايات المتحدة هي وحدها التي تملك اوراق الحل ، ومنها اننا لا نقدر على الحرب ... الخ .

واول من قال لنا اننا لا نقدر على الحرب ، عندما نتذكر ، هو انور السادات ، وكان ذلك مباشرة بعد اثبات قدرتنا في حرب بلورت منعطفا تاريخيا اشار بوضوح الى مستقبل واعد للعرب . قال السادات يومها : **انه لا مجال لانتصار العرب ، وان الحرب اصبحت عبثية ، وان الانتصار السوفييتي ممنوع من الانتصار في الشرق الاوسط** . وبعد كمب ديفيد قال السادات : انه لا يمكن الغاء اتفاقيات كمب ديفيد الا بالغاء اسرائيل ، التي تمتلك مائتي رأس نووي .. الخ – قضايا القبس ١٩٨٩/١١/٩ – .

واليوم يطمئننا دعاة الحلول الامريكية بأن الولايات المتحدة « ستعتمد مباديء جديدة » ، في سياستها الشرق اوسطية ، تقوم على اساس الاعتراف بالمصالح المشتركة لمختلف البلدان – جريدة الحياة ١٩٨٩/١٢/١١ – . وعن مثل هذه « المبادىء

الجديدة » يحدثنا معلق وكالة نوفوستي في ١٩٨٩/١٢/٨ ، اي بعد لقاء مالطا بين الزعيمين **غورباتشوف و بوش** فيقول : ان منطقة الشرق الاوسط محشوة بالسلاح وحتى النووي منه . . ولقد بقيت هذه المنطقة لفترة طويلة على هامش الحوار الامريكي السوفييتي . . ورغم مبادرات عدة من جانب الاتحاد السوفياتي ـ يقول المعلق ـ دابت واشنطن على الصمت ، بعناد ، حول هذه المسالة ، بل انها رفضت اي نقاش بخصوصها . ولذلك ـ يتابع المعلق ـ فان الاتحاد السوفياتي يعبر عن قلقه حيال هذا الموقف ، خاصة وهو ينظر الى الصواريخ المجنحة والسفن الحربية التي يمتلكها الاسطول السادس والتي تشكل خطرا على الاتحاد السوفياتي . ويجمع الخبراء ـ حسب وكالة نوفوستي ذاتها ، على ان استمرار هذه الحالة ـ اي الحالة التي يمثلها الوجود الامريكي في الشرق الاوسط ـ سيغدو عبئا يثقل كاهل العملية السوفييتية الامريكية المشتركة والعالم اجمع .

واذا كان الاتحاد السوفياتي ذاته « **قلقا** » من هذا الوجود الامريكي فكيف لنا الا نقلق ؟! كيف لنا الا نفكر بحماية حقنا في تقرير مصائرنا ؟! ان الاتحاد السوفياتي يمارس هجومه السلمي في العالم اليوم ، ولكنه لم يقل لاحد ان يلقي سلاحه ، كما شاء البعض ان يفسر البرسترويكا ، ان عملية السلام هي غاية الشعوب . ان نزع السلاح سيصب حتما في مصلحة الشعوب ، ولكن السلام لا يعني **الاستسلام** بل انه بنقيضه . . ومن هنا كان قولنا في حزبنا ان الصراع في الشرق الاوسط يحكمه قانون خاص ، لا تنطبق عليه مقاسات عامة لا تأخذ بمفردات هذا الصراع ، الذي هو في حقيقته صراع وجود . . .

وانطلاقا من فهمنا في حزبنا لجوهر الصراع اعتبرنا **القضية الفلسطينية** القضية المركزية للامة العربية ، والمدخل الى التحرر وتجاوز التخلف والتجزئة التي تحولت جميعها الى واقع بعد ان اصدر **تيودور هرتزل** كتاب **« الدولة اليهودية »** ، والذي قال فيه





**« سنشكل هناك حصنا لاوروبا ضد آسيا وموقعا متقدما للحضارة ضد البربرية ، باعتبارنا دولة محايدة ، وعلى اتصال بكل اوروبا ، التي عليها ان تضمن وجودنا »** .

وفي الوقائع كانت القضية الفلسطينية ابدا وعلى مر الاحداث ، اما مدخلا للتحرر او مدخلا لتنفيذ ما وعد به هرتزل .

وبالاستناد الى هذا الفهم وقفنا ضد كمب ديفيد ، ودخلنا الى لبنان ، وتحملنا ما تحملناه من غضب العدو والصديق وسوء فهم الكثيرين ، الذين يفترض بهم ان يكونوا في موقعنا وحلفاء لنا . فلكم اتهمت سورية انها تقف ضد التقدم وهي التقدمية ، او انها تعمل على تصفية الموارنة وهي التقدمية .

ولقد اقنعت سورية من يريد ان يقتنع انها ليست مع هؤلاء ضد هؤلاء ، بل انها مع القضية القومية . فعندما يمثلها التقدميون فهي معهم ومنهم ، وعندما يصبح الانعزاليون اعداء لها وخطرا عليها تقف ضدهم وتحاربهم .

واستنادا الى هذا الفهم ذاته اعادت سورية العلاقات مع مصر من الباب العريض ، باب الجماهير العربية في مصر ، تلك الجماهير التي رفضت « **التطبيع** » مع العدو الصهيوني ولم تعترف ابدا بمنطق كامب ديفيد . واسرائيل تعرف تماما ، كما يؤكد الجنرال يهوشو ساغي بطل الاستخبارات التي نظمت مذبحة صبرا وشاتيلا .
**« ان العسكريين المصريين يختزنون في اللاوعي كمية هائلة** من الحقد ، الذي لن تستطيع النصوص ان تحجبه طويلا » .
ـ قضايا القبس ٢٦/١٠/١٩٨٩ ـ .

وبالطبع فان لقاء مصر وسورية على مر التاريخ لم يكن الا لصالح القضية القومية العربية ، ومن هنا فان القوى الصهيونية والامبريالية لا بد ان تقف ضد هذا اللقاء ، انطلاقا من حقيقة ان هذه القوى تعمل ابدا على ضرب اي تجميع للقوة العربية الا اذا كان الغرض منه مقارعة تجمع عربي آخر .

نحن اذن ماضون في التضامن العربي وتجميع ما يمكن من القوة العربيــة ، ولن نتخلى عن الكفــاح ، او نتنازل عـن القضية الفلسطينية لقاء الكف عن اتهامنا بالارهاب .

ان العالم ، مهما تفننت اساليب الدعاية ، سيكف عن التصديق بان وقوفنا الى جانب وحدة لبنان وعروبته وسيادته وشعبه يعد امرا ارهابيــا ، بينما الاحتـلال الاسـرائيلي لاراضيــه والغارات الوحشية على مواطنيه يعد دفاعا عـن النفس .

ان العالم الآن لم يعد يصدق ان الانتفاضة الفلسطينية . انتفاضة الشعب كل الشعب في وجه الاحتلال الهمجي العنصري ، تمثل وجها ارهابيا ، بينما تكسير العظام ودفـن الناس احيـاء يمثل وجهـا ديمقراطيـا .

ان العالم يتابع فظائع « اسرائيل » في فلسطين وامريكا اللاتينية وافريقيا ، والتي منها شراء الاطفال وتدريب العصابــات وتهريب المخدرات والاغواء على الرذيلة .. الخ . والحق ان الراي العـام العالمي راح يستهجن اكثر فاكثر اتهامنا بالارهابيين والاصرار على تجاهل جرائم « اسرائيل » وخروجها على الاجماع وعلى القانـون الدولـي .

وبالطبع فانه لمن المنطقي ان لا نتوقع من الراي العام العالمي ان يرفع صوته عنا ، وان ينصرنا ونحن مهزومون . فهو مع الانتفاضة لانها مستمرة ، وسيكون معنا عندما نكون قادرين على اقناعه بحقنا . كما انه لمن المنطقي ان لا نتوقع الصداقة مع الاستعمار او تخليه عن مصالحه وعن اسرائيل او تخلي الصهيونية عن احلامها ..

وهكذا فان الماضي يتواصل في **الحاضر والمستقبل** ، ويستمر الصراع وتتجدد ادواته ووسائله . ويبقى القول بان « **المستقبل هو التاريخ الآتي** » . صحيحا جدا لدرجة ان الذي يتجاهل التاريخ لا يمكن الا ان يتجاهل المستقبل .



## دراسات فكرية

# الديمقراطية مفهوماً وممارسة

الرفيق : د. عدنان مسلم

يعد مفهوم الديمقراطية تاريخيا من اهم المفاهيم ذات الارتباط الوثيق والمباشر بالدولة والنظريات السياسية .

لذلك شكل هذا المفهوم اشكالية فلسفية ـ اجتماعية طرحت في الفكر الانســاني وبوجه الخصوص في مشكلة الانسـان بالذات .

جاء في معجم اللغة الفرنسية عن ( **الديمقراطية** ) هي بالاصل مفهوم يوناني والمعنى ماخوذ من ( Demos ) ومعناهـا الشعب ( Kratos ) ومعناها حكم او قدرة ، او قـوة . والمعنى حكم الشعب او سلطة الشعب .

وفي معجم اللغة الانكليزيــة ( Democracy ) **مؤلفــة من** ( Dem, Krat ) ( Democratic ) حكم الشعب ـ **حكم الاكثرية** وديمقراطي ذو علاقة بالديمقراطية ومناصر لها .

وجاء عن الديمقراطية في « موسوعة السياسة »(١) : انها نظام سياسي – اجتماعي يقيم العلاقة بين افراد المجتمع والدولة وفق مبدأي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة. اما اساس هذه النظرية فيعود الى المبدأ القائل ان الشعب هو صاحب السيادة ومصدر الشرعية ، وبالتالي فان الحكومة مسؤولة امام ممثلي المواطنين ، وهي رهن ارادتهم . وتتضمن مبادىء الديمقراطية ممارسة المواطنين لحقهم في مراقبة تنفيذ هذه القوانين بما يصون حقوقهم العامة وحرياتهم المدنية ، وقيام تنظيم الدولة وفق مثال ( **حكم الشعب لصالح الشعب بواسطة الشعب** ) اما اشتقاق التعبير فيعود الى كلمة يونانية باللفظ نفسه وتعني حرفيا « حكم الشعب » تمييزا لهذا النوع من الحكم القائم على قاعدة حكم الاكثرية عن انظمة الحكم الاخرى : الحكم الفردي الاحتكاري ، وانظمة حكم الاقلية .

وللديمقراطية انواع منها : ( **المباشرة** ) ، حيث يمارس فيها الشعب نفسه مهام سن التشريعات ، والقيام بمهام السلطة التنفيذية ، من تعيين للموظفين المكلفين بتطبيق القرارات التشريعية ، واصدار للاحكام ، ويأخذ هذا المثال اصوله التاريخية من نظام الدولة – المدينة عند قدماء الاغريق – حيث استند النظام الى حكم الذكور العقلاء من المواطنين ، واما الذين كانوا يجتمعون في ساحة المدينة فيناقشون بشكل حر ومفتوح كل القضايا التي تهم الجسم الاجتماعي .

ومع ان هذا المعنى هو اقرب المعاني الى المفهوم الديمقراطي ، ولكنه يستعصي على المجتمعات الكبيرة ، من ناحية ، ومن ناحية اخرى فانه استثنى النساء « وغير المواطنين » مثل العبيد والفقراء من عملية الحكم ، اي غالبية السكان البالغين والديمقراطية ( **شبه المباشرة** ) حيث ينتخب الشعب نوابا لمناقشة القضايا والقوانين العامة ، وليسنوا التشريعات وليعينوا السلطة التنفيذية ويحاسبوها على اعمالها ، ولكن شرط احتفاظ جسم المواطنين





بحق تقرير المسائل الرئيسة فيقرها الشعب عن طريق الاستفتاء .

( **والديمقراطية التمثيلية** ) ، حيث ينتدب الشعب النواب لممارسة السلطة باسمه دون تحفظ عدا احترام الدستور ودورية الانتخابات .

ان البحث في موضوع الديمقراطية هو بالضرورة بحث في طبيعة الدولة ، ذلك ان جوهره هو انقسام المجتمع السياسي الى حاكم ومحكوم ، الى فئة تسيطر على معطيات سلطة اتخاذ القرار ، واخرى يقع عليها واجب الالتزام بالقرارات والسياسات التي يتم اقرارها . والبحث يثير ايضا قضايا تتعلق بجوهر التنظيم الاجتماعي ، كانت موضع بحث وجدل وخلاف في تاريخ الفكر الانساني ، مثل طبيعة العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم ، واساس هذه الطاعة السياسية او الالتزام السياسي ، والتوازن المطلوب بين ( **الدولة وبين المجتمع المدني** ) (٢) ومدى تعبير الاولى باعتبارها شكلا مؤسسيا وقانونيا عن البنى والقوى في المجتمع وبعبارة واحدة ان البحث في موضوع الديمقراطية هو بحث في الشرعية ، شرعية الدولة وشرعية النظم السياسية الاجتماعية .

« قد لا يفيد في هذا السياق البدء بالاصل اللغوي اليوناني لتعبير الديمقراطية ، او الاستشهاد بالتعريف الشائع وهو انها ( **حكم الشعب بالشعب وللشعب** ) ، وتحديد الديمقراطية كمفهوم وصورة من صور التطبيق الديمقراطي الحديث ، وهي تلك التي تطورت في غرب اوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين ، كما لا يفيد ايضا تعريف الديمقراطية كشكل لنظام الحكم وحسب ، كما يرد عادة في كتب القانون الدستوري ويرجع عدم جدوى هذه الاتجاهات الى عدة اسباب منها :

**اولا** – تعدد الصور التاريخية للتطبيق الديمقراطي .

**ثانيا** – ان الديمقراطية اصبحت موضوعا رئيسا للصراع

الايديولوجي المعاصر بحيث تزعم كل المذاهب والايديولوجيات انها الاحق بصفة الديمقراطية ، بل ان بعض الدول ادخلت في اسمها الرسمي لفظ الديمقراطية وهي ابعد ما تكون عنها .

**ثالثا** ـ يتردد في الفكر السياسي تعبيرات الديمقراطية الليبرالية او البرجوازية ، والديمقراطية الاشتراكية او الاجتماعية ، والديمقراطية الصناعية ، والديمقراطية الاسلامية والعربية ، والديمقراطية الشعبية .

ولذلك فانه ليس من المبالغ فيه القول بانه ربما لم تستغل كلمة في تاريخ الفكر السياسي بقدر ما استغلت كلمة الديمقراطية ، ولعله لم يهدر معنى كلمة أو يشوه بقدر ما حدث لها ، فقد تمسحت بها كل النظم بما فيها أعتاها استبدادا واكثرها اهدارا لحقوق الانسان » (٤) .

وفي أطار نقد المفهوم النخبوي للديمقراطية الذي يتجاهل عددا من مضامينها الرئيسة كما يحددها تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي ، يشير ( **د. علي الدين هلال** ) الى ان الديمقراطية : « هي عقيدة الطبقات الدنيا من المجتمع ازاء سيطرة الطبقات الاكثر غنى وقدرة ... وهي عملية مستمرة لتوسيع دائرة الحقوق السياسية والاجتماعية ، ونقل قوة التأثير والنفوذ الى اكثر الدوائر الشعبية اتساعا .. وبالتالي الديمقراطية تمتلك مثلا اعلى سياسيا ، يتضمن الحكم الذاتي للبشر والمساواة الاجتماعية »(٤) .

لقد حللت دراسات عديدة هذا المفهوم ( الديمقراطية ) على انه مفهوم فلسفي مجرد من خلال ارتباطه او اندماجه بمفهوم الحرية بمؤشراتها الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية . وحللته دراسات اخرى على انه مفهوم اجتماعي ضمن اطار علم الاجتماع السياسي من خلال ارتباطه بمفهوم الحرية بمضمونها السياسي ، وعدته شكلا من اشكال ممارسة الحرية السياسية فقط .

غير ان الدراسات الحديثة اشارت الى ان مفهوم الديمقراطية ـ





كما تعتمده اسس الفكر السياسي الحديث ـ وهو بالاصل دعوة الى المساواة ، وان النظم والمؤسسات والعلاقات التي تلقب بالديمقراطية هي تلك التي تعظم المساواة بين البشر في فرص الحياة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتسمح للانسان بتطوير امكاناته واطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات (٦) .

وبعد هذه الآراء المتباينة حول مفهوم الديمقراطية ، نرى ان الديمقراطية مفهوم فلسفي ـ اجتماعي ، ونظري ـ عملي معا ، يهدف الى تحقيق الآمال العريضة للجماهير الشعبية المتطلعة الى حياة انسانية حرة كريمة ، اي انه مفهوم طبقي محدد . وفي ضوء ذلك فان ممارسة هذا المفهوم مختلفة في التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية(٧) ، فمع تكون المجتمع الطبقي الاول في المرحلة العبودية برزت قضية تحرير الانسان وظهر مفهوم الديمقراطية مطلبا انسانيا للطبقات الشعبية المحرومة .

ولمفهوم الديمقراطية ايضا معايير متعددة اختلفت وتنوعت على مدى تطورها تاريخيا ، وحسب طبيعة المجتمعات الانسانية ايضا ، فمفهوم « الديمقراطية الاثينية » التي ظهرت في القرن الخامس قبل الملاد ، مثلا ، يختلف عن مفهوم الديمقراطية في القرون الحديثة ، فلقد استخدم مفهوم الجمهورية بديلا لمفهوم الديمقراطية في القرن الثامن عشر كما ارتبط مفهوم الديمقراطية بالحكومة الدستورية على عكس نقيضه مفهوم الدكتاتورية .

وبالرغم من ذلك ، اي بالرغم من كل المعاني المتعددة لمفهوم الديمقراطية فانه يحظى بالوقع المحبب لدى مختلف الانظمة السياسية والحكومات لتصف نفسها به ، فمختلف الدول الغربية ذات الاحزاب المتعددة تدعي الديمقراطية ، وكذا الامر الدول الاشتراكية . اضف الى ذلك ان بعضا من الفلاسفة قللوا من شأن الديمقراطية ( **كافلاطون** ) و ( **ارسطو** ) لاعتبارات مرتبطة بالظروف المحددة لتلك المرحلة الزمنية معرفيا . « فأفلاطون مثلا كان عدو

حرية الافراد ، والحرية في نظره شر مؤكد ، ستؤدي ، اذا ما اطلقت من عقالها ، الى ان يتساوى العبيد بأسيادهم ، وتهيم الحيوانات ذاتها على وجوهها في الطرقات دون ضابط على حد تعبيره »(٨) .

وبالرغم من تعدد معاني مفهوم الديمقراطية واختلاف هذه المعاني ، وتطبيقها على مختلف العصور والمراحل الزمنية ، الا ان للمفهوم دلالته السياسية التي تشير الى حكم الشعب نفسه بنفسه، اي ان يكون الشعب سيد نفسه في عملية صنع قراراته المتنوعة .

وهنا يتم الربط بين الديمقراطية ومجمل قضايا الشعب لصيانة حقوقه ضمن دولته . ونركز على مسالة مجمل افراد الشعب ، وليس حقوق افراد معينين ، او قلة من الشعب او فئة منه . ويشير ذلك الى المشاركة السياسية المباشرة عن طريق الحكم المباشر من خلال التمثيل السياسي . وبالرغم من تعدد تعاريف مفهوم الديمقراطية وتنوع ممارساتها العملية تاريخيا فان الحلقة التي تربط جميع هذه التعاريف بعضها ببعضها الآخر ، او القاسم المشترك لهذه التعاريف جميعها هي معضلة القوة السياسية ، ولمن تكون هذه النخبة ؟ وهل تكمن بأيدي الكثرة ( **الجماهير** ) بدلا من القلة ( **النخبة** ) ام العكس ؟ .

ومن هنا فان مفهوم الديمقراطية من خلال تتبع تطوره تاريخيا من المفاهيم الصعبة التحقيق بشكل مطلق على ارض الواقع ، فلا يمكن الحديث عن ديمقراطية مطلقة ، او دكتاتورية مطلقة في مجتمع ما كان او هو كائن .

واذا تتبعنا تاريخيا مفهوم الديمقراطية فيمكن الاشارة الى المعطيات التالية :

**اولا** ـ تمثل الديمقراطية في المجتمع الطبقي مصالح الطبقة الغنية سواء في المجتمع العبودي او الاقطاعي او البرجوازي .

**ثانيا** ـ توسع مفهوم الديمقراطية خلال التطور التاريخي ،





حيث اصبح اكثر شمولية في كل تشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية متقدمة عن سابقتها ، وهذا ما يتضح في التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية البرجوازية التي عبر فيها المتنورون البرجوازيون عن الظلم الاجتماعي ، وتوسيع هذا المفهوم .

**ثالثا** ـ ان تطور مفهوم الديمقراطية واتساع شموليته ، اوجد المقدمات الاساسية للانتقال الى مفهوم الديمقراطية الاشتراكية التي تعبر عن سلطة الاكثرية الشعبية ( **العمال والفلاحون** ) على اعتبار ان المبدا الديمقراطي للتنظيم كما قال ( **لينين** ) : يعني بان كل ممثل للجماهير ، وكل مواطن عليه ان يكون موضوعا في مكانه الحقيقي ووفق القوانين الحكومية، ويشارك في الانتخابات التمثيلية وفي تجسيد القوانين الحكومية في الحياة .

وتأسيسا على ذلك يمكن طرح السؤال : **متى طرحت مشكلة الديمقراطية تاريخيا ؟**

لقد طرحت مع بداية المجتمع الطبقي ، حيث التقسيم الاجتماعي للعمل ، وبداية تكون الملكية الخاصة ، وتكون الدولة التي تمثل مصلحة الطبقة المسيطرة .

وهنا ، اي في هذه الفترة الزمنية برزت الحركات النضالية والثورية ضد حاجبي الحرية عن الدهماء ( عامة الناس ) فكانت **ثورات العبيد** ، وبعدها ثورات وحركات **الفلاحين** من اجل الديمقراطية ، ونضال **الطبقة العاملة** فيما بعد . وبذلك تجسدت مقولة الديمقراطية للاكثرية ، والنضال من اجل تحقيق الديمقراطية لاوسع الجماهير الشعبية .

ان مفهوم الديمقراطية ليس بالضرورة مفهوما غربيا مستوردا كما تشير دراسات عدة ، وانما شهد الوطن العربي ، وشهد صورا مختلفة لمفهوم الديمقراطية وممارسته .

وقد طرح ( **حزب البعث العربي الاشتراكي** ) مفهوما اساسا

للحرية عندما لازم بينه وبين الابعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعبر عن جوهره ومضمونه ، لذلك فقد كان هذا المفهوم اي ( **الحرية** ) مرتبطا بمفهوم الديمقراطية وممارستها .

وفي ضوء ذلك يمكن نسج منظومة تربط بين ابعاد الحرية بشكلها المجرد ، وما ينسلخ عن تلك المنظومة من ابعاد اجرائية مرتبطة بالديمقراطية ، التي تبرز وسائلها العديدة ، مثل ، المنظمات الشعبية ، والادارة المحلية ، ومجلس الشعب ، والدستور الدائم ، والجبهة الوطنية التقدمية ، وذلك في مقابل البرلمانات الغربية التي تعد احد الاشكال لممارسة الديمقراطية حيث يتبدى جوهر الديمقراطية لصالح من يملك وسائل الانتاج .

جاء في بعض المنطلقات النظرية :

**« ان منطلقات الحزب الاشتراكية والتزامه مصلحة الجماهير الشعبية قد مكنته من ممارسة دور فعال في فضح تزييف الطبقات الرجعية للحرية ،وعرا التطبيق المشوه الكاذب للديمقراطية البرجوازية . واذا كانت الظروف الموضوعية في الوطن العربي قد حالت دون تركيز اساس ثابت وصحيح لممارسة جدية ودائمة للديمقراطية في اطارها البرجوازي الا ان الحزب قد اسهم ايضا ـ بسبب طابع نضاله الاشتراكي ـ في فضح المفهوم البرجوازي ـ الاقطاعي للحرية ، وان كان لم يتصد لصياغة اساس نظري جديد لمفهوم محدد ملموس للحرية والديمقراطية في اطارها الاشتراكي » (٩) .**

وتأسيسا على ذلك فان قضية الديمقراطية من القضايا الرئيسة التي انشغل بها الفكر العربي منذ فجر النهضة الحديثة وقبله .

وقد شهد الوطن العربي تطورا واشكالا في مفاهيم الديمقراطية على مدى القرنين الماضيين .





واخذت مسألة الاهتمام بالديمقراطية عربيا انطلاقا من اسباب موضوعية ـ ذاتية نذكر منها :

**اولا ـ** تبعية الوطن العربي للسوق الراسمالية ، والنهب والسيطرة وارتباط كثير من الانظمة العربية بهذه السوق ، وعدم استطاعة هذه الانظمة حل المهام الوطنية المطروحة في بلادها .

**ثانيا ـ** ضعف الانظمة الحاكمة ، وعدم قدرتها على تجاوز التخلف وخلق اساليب تسهم في عملية تحقيق التنمية الشاملة .

**ثالثا ـ** الطبيعة الاستبدادية للسلطة السياسية في اكثر من قطر عربي ، ان لم نقل في معظم هذه الاقطار العربية .

**رابعا ـ** العجز عن مجابهة العدوان الامبريالي الصهيوني عبر المرحلة التاريخية المتضمنة بدء وجود الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي وحتى الآن .

**خامسا ـ** حالة الفقر المترامية بنسبة كبيرة بين جماهير الشعب في الوطن العربي ، والتي تزداد تفاقما وسط الغنى الفاحش لدى القلة .

ويبقى بعد كل ذلك العنصر الاهم في مكونات الديمقراطية هو **الانسان الديمقراطي** ، الذي يؤمن بضرورة الديمقراطية لضمان البقاء واستمرار التطور .

ان آفاق الديمقراطية في اطار التطور السريع ماديا ومعنويا ، هو السؤال الصعب . وخاصة ان العالم بدوله المتقدمة والنامية ، وبدرجات متفاوته ولكنها متزايدة ، تجتاحه موجة متعاظمة من التوجه نحو الديمقراطية بما تعنيه من حريات وحقوق عامة اساسية ، ومشاركة للشعوب في تقرير شؤونها الرئيسة ، واشكال متفاوتة من التعددية السياسية تقوم على التخلي والتحول من حكم الحزب الواحد ، او الدكتاتورية الفردية الى الاقرار والقبول واحترام حريةالراى الآخر والمعارضة ، وتداول السلطةوالمسؤولية .

وتتصاعد موجة التوجه الديمقراطي هذه حتى توشك ان تاخذ شكل ما يسمى بالطوفان الديمقراطي . حيث ان التغيرات التي يشهدها النظام السياسي في الاتحاد السوفيتي ، والمناقشات الحرة والصريحة التي شهدها البرلمان السوفياتي الجديد ، وتكوين تكتل للمعارضة فيه ، معترف به ، والتظاهرات المتتالية فيه ايضا ، تعبيرا واضحا عن مطالب شعبية مختلفة وهو ما لم تكن من الممكن حدوثه او تصور حدوثه قبل عقد من الزمن . وما جرى ويجري في الصين من تغيرات سياسية ، وفي بعض دول اوروبا الشرقية ، واقرار التعددية السياسية ، والتخلي عن حكم الحزب الواحد ، اضافة الى ما حدث وما يحدث في دول **( العالم الثالث )** بدءا من الباكستان الى الفيلبين حتى امريكا اللاتينية التي تحول اكثر من تسعين بالمئة من شعوبها خلال الثمانينات ، من الحكم العسكري الى حكم صندوق الاقتراع الشعبي ، كلها مؤشرات على مدى جدية وعمق التحولات السياسية والديمقراطية التي تجتاح العالم ، وهي عدوى تنتقل بسرعة الى دول اخرى في العالم لا تزال تعاني من بؤس الانظمة التسلطية عليها .

**والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : ما مدى تاثير الانظمة العربية بهذا الذي يجري ؟**

**انه باستثناءات نادرة ، لا يبدو حتى الآن ان الانظمة العربية تتاثر بقدر كاف وسريع لهذه التحولات الديمقراطية التي تجري في العالم . وباستثناءات قليلة ومحدودة وناقصة احيانا ، لا يزال بعض الاقطار العربية كما نعرف دون دساتير مكتوبة ، ناهيك عن عدم احترام ما هو مكتوب فيها ، ومعظمها دون تمثيل شعبي في برلمانات او احزاب سياسية ، وبالتالي فالمشاركة الشعبية ( الجماهيرية ) معدومة او محدودة ، والحقوق الاساسية للمواطن ما بين منتهكة كليا او جزئيا ، والسلطة بعيدة عن التداول . وحتى من خطا منها بتوجهات سياسية على طريق الديمقراطية فهي لا تزال بطيئة الخطى ومحدودة وخجولة .**





**ومع الاعتراف المسلم به ان الديمقراطية وحدها لن تكون حلا سحريا لجميع مشاكلنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ،ولكنها شرط ومدخل لذلك . وهي تحتاج الى ان تصاحبها وتتوافر معها مقومات وشروط اخرى .**

**كما ان الطريق اليها وبها لن يكون سهلا ومفروشا بالزهور ، وايا كانت الملاحظات النظرية والتطبيقية حولها ، فان الديمقراطية الشعبية تبقى نسبيا كما اثبتت تجارب الانسانية عموما افضل نظام سياسي عرفته الانسانية في العالم المعاصر حتى الآن .**

**فما الخيار العربي اذا ؟**

**يبقى ان الخيار امام الانظمة العربية ـ والشعب يسعى لقضيتين اساسيتين هما الخبز والسلام ـ هو بين تطور ديمقراطي سلمي وتدريجي ومنظم ولكنه حقيقي ، وبين ثورة ديمقراطية عنيفة وبكلفة اجتماعية عالية .**

**كما يبقى امام الجماهير الشعبية في الوطن العربي وفي كل مكان من العالم ان تعلم ان الديمقراطية تؤخذ ولا تعطى ، وانها حين تؤخذ غالبا ما تكون حقيقية ،وحينما تمنح غالبا ما تكون مزيفة ،وقد يكون ثمن تحقيق الديمقراطية كبيرا ، ولكنه ثمن يهون من اجلها .**

**والحل بيد الانسان الديمقراطي الموجود والذي يسهم لتحقيق جيل ديمقراطي يسعى لبناء المجتمع الديمققراطي .**

**ـ الهوامش والمراجع ـ**

١ ـ د. عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، الجزء الثاني ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٠ ، ص ٧٥٠ .

٢ ـ مفيدة الاشارة الى ان المجتمع عندما يحتوي الدولة يصبح مجتمعا سياسيا ، وعندما تكون الدولة خارج المجتمع يصبح مجتمعا مدنيا .

٣ ـ انظر د. علي الدين هلال ، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث . ورد في كتاب ازمة الديمقراطية في الوطن العربي بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ص٣٦.

٤ ـ هناك رأي آخر يسود الفكر الليبرالي ، يؤكد على ان الديمقراطية هي شكل لنظام الحكم ولا تتعلق بمضمون النظام الاجتماعي ، وان جوهرها هو الحرية وليست المساواة ، وان المساواة تدخل فيها بمعنى المساواة السياسية بين المواطنين .

وللاطلاع اكثر انظر : ( هانز كلسن ، الديمقراطية ! طبيعتها وقيمتها ، تعريب علي الحماصي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو ـ المصرية ) .

٥ ـ د. علي الدين هلال ، مفاهيم الديمقراطية .. ص ٤٣ .

٦ ـ الديمقراطية بهذا المعنى هي دعوة الى المساواة وهي ليست مفهوما سياسيا ولم تكن كذلك الا بالتعريف الليبرالي لها .

٧ ـ يقصد بالتشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية ، النظام الاجتماعي الاقتصادي بمختلف بناه . ويتحدد تاريخ التطور البشري بالانظمة التالية : المشاعية ـ العبودية ـ الاقطاعية ـ الراسمالية ـ الاشتراكية .

٨ ـ أنظر د. حامد خليل ، مشكلات فلسفية ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ، ص ٤٥ .

٩ ـ بعض المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، كما وردت في منهاج التثقيف الحزبي ، الجزء الاول ، دراسات فكرية ، ص٨٢ .



# نشـــاطـات ووثـائق

## منظمات الحزب داخل الوطن العربي

### القطر العربي السوري

● برعاية الرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب اقامت القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية مهرجانا خطابيا حاشدا تضامنا مع انتفاضة جماهير شعبنا في الوطن المحتل ودخول الانتفاضة عامها الثالث .

حضر المهرجان : الرفاق عبدالله الاحمر الامين العام المساعد الحزب والدكتور محمد زهير مشارقة نائب رئيس الجمهورية وعبد القادر قدورة رئيس مجلس الشعب ومحمود الزعبي رئيس مجلس الوزراء والدكتور سليمان قداح الامين القطري المساعد والسيد خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني والرفاق اعضاء القيادتين القومية والقطرية للحزب واعضاء القيادة المركزية الجبهة الوطنية التقدمية كما حضره عدد من قادة فصائل الثورة الفلسطينية وممثلو القوى الوطنية اللبنانية وحركات التحرر العربية المتواجدة بدمشق وجماهير غفيرة من المواطنين ..

القى الرفيق الدكتور سليمان قداح الامين القطري المساعد كلمة الحزب اكد فيها ان انتفاضة الاهل في فلسطين تكتب بالارادة العاقلة الصامدة ملحمة التاريخ العربي المعاصر وترسم بالدم خريطة فلسطين ، وبانه مهما تعاظمت ممارسات القمع الفاشية العنصرية فان انتفاضة اهلنا هي الاقوى لانها انتفاضة الشعب الذي لا يقهر ولانها ارادة الحق والعدل .

واضاف ان العرب في مشرق الوطن العربي ومغربه في شماله وجنوبه يجب ان يشكلوا الامتداد الطبيعي لانتفاضة شعبنا العربي الفلسطيني ولصمود اهلنا في الجولان ولكفاح اخوتنا في جنوب لبنان ، كما أن الامة العربية مدعوة في كل ساحاتها لوقفة حازمة وحاسمة توفر للمناضلين الصامدين وسائل وامكانات الاستمرار ليس بالدعم المادي والمعنوي محسب ، وانما بتحقيق حالة نهوض قوية تواجه الخطر الصهيوني وتتمكن من وقف ما يقدم له من دعم ومساندة على حساب العرب وعلى حساب حقوقهم ومصالحهم .

وقال : هذا هو موقفنا الثابت في سورية الاسد وقرارنا القومي المنطلق من التمسك بالحقوق وعدم المساومة عليها والتفريط بها ورفض الاستسلام امام المحتلين والخضوع أمام الغاصبين ، وسنظل كما أكد الرفيق الامين العام الحزب القائد المناضل حافظ الاسد سنظل في خندق واحد مع الشعب العربي الفلسطيني نناضل معه ومن اجله في جميع الساحات والميادين .

وجاء في كلمة الثورة الفلسطينية ، لقد شكلت الانتفاضة التي عمت كل ارض فلسطين وشاركت فيها كل قطاعات شعبنا الشيخ والطفل والنساء والشباب رافعة اعلى مستويات التصدي للعدوان الاستيطاني الصهيوني فقفزت بالقضية الفلسطينية في مرحلة كانت مهددة بالتهميش والوضع على الرف الى واجهة الاحداث وزكت ثوابت النضال الوطني الفلسطيني من اجل تحرير التراب على قاعدة وحدانية الارض الفلسطينية التي لا تتجزأ واثبتت صحة نهج الكفاح باشكاله كطريق اساسي للتحرير ، وحمل ابطالنا البندقية الفلسطينية سوية مع مقاتلي الحركة الوطنية في لبنان والجاهزية العربية السورية حارسة لهم وظهرا .

واكدت الجبهة الوطنية التقدمية في كلمتها ان الثقة بمستقبل الانتفاضة لن تتزعزع تماما كما لن تتزعزع ثقتنا باهلنا باخوتنا بالجولان الحبيب الذي يبدي بطولات رائعة في تصديه للاحتلال الاسرائيلي ورفضه له وفي تمسكه بالهوية العربية السورية وانتمائه العربي ، وان ايماننا شعبنا العربي السوري وبالامة العربية ايمان راسخ كالطود واننا لمتاكدون من تزايد الدعم العالمي للقضية الفلسطينية العادلة ولكل القضايا العادلة ولهذا فالنصر ات لا ريب فيه .

● عقدت مجالس فروع الحزب في القطر العربي السوري مؤتمراتها السنوية لمناقشة التقارير المقدمة واتخاذ القرارات والتوصيات المناسبة .

وقد حضر اجتماعات المجالس الرفاق اعضاء القيادة القطرية حيث تحدثوا عن التطورات والانجازات التي تمت في القطر والامة العربية بقيادة الرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب ، واكدوا على المواقف المبدئية والثابتة لقطرنا في





الاحداث والتطورات ولا سيما على الساحتين اللبنانية والفلسطينية وقال الرفاق : ان سورية تدعم الشرعية اللبنانية لبسط سلطتها والقضاء على ظاهرة التآمر والتمرد التي يجسدها عون ، كما ان قضية فلسطين تشكل المحور الرئيس لنضال حزبنا وثورتنا . واكدوا اننا والانتفاضة البطولية في موقع واحد نناضل سوية ضد الاحتلال والعدوان ومن اجل تحرير الارض العربية المحتلة واقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بعودته وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ارض وطنـــه ».

هذا وقد تم تثمين جدية المداخلات والمقترحات التي تقدم بها الرفاق المؤتمرين وروح المسؤولية التي تحلوا بها التي اكدت القيم البعثية وضرورة العمل الجاد في المجالين الحزبي والشعبي .

واكد الرفاق من خلال مداخلاتهم الاهمية الكبيرة التي يتسم بها البناء التنظيمي للحزب والتقدم المنجز على طريق توسيع قواعده وتعزيز بنيته التنظيمية واطراد التقدم في مجال عمل المنظمات الشعبية والنقابات المهنية وتهيئة طاقاتها لشد اللحمة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية ..

## منظمات الحزب خارج الوطن العربي

● نشرنا في العدد الماضي ملخصا لنشاطات بعض منظمات الحزب خارج الوطن العربي . وفي هذا العدد ننشر نشاطات منظماتنا في العديد من الدول :

### منظمة بلغاريا

● تنامى نشاط قيادة المنظمة وخاصة بالتواصل والالتقاء مع الجهاز الحزبي واللقاءات الدورية مع قيادات الفرق والخلايا ، كما احتفلت قيادة المنظمة بمشاركة جماهيرنا الطلابية والقوى الوطنية العربية المتواجدة في بلغاريا بذكرى الحركة التصحيحية . كما اصدرت نشرة سياسية تتضمن اهم المنجزات التي تمت في القطر بقيادة الرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب .

### منظمة المانيا الاتحادية

● اقامت قيادة المنظمة احتفالا جماهيريا بمناسبة ذكرى الحركة التصحيحية حضرها الرفاق الحزبيين والطلبة واعضاء رابطة المغتربين العرب السوريين تم على اثرها اصدار بيان سياسي بهذه المناسبة .

كما تعمل قيادة المنظمة على التحضير للمؤتمر الطبي الثالث الذي سيعقد في دمشق في النصف الاول من العام القادم حيث تم تشكيل لجنة تحضيرية لاتخاذ كل الاجراءات والاتصال مع الاطباء المشاركين في المؤتمر .

هذا وقامت قيادة المنظمة بزيارة الى خلايا الحزب في شمال المانيا لتفقد اوضاع الرفاق واطلاع ابنـاء الجالية العربيـة على التطورات السـياسـية في المنطقــة .

## منظمة ايطاليا

● اقامت منظمة الحزب بالتعاون مع السفارة وفرع الاتحاد الوطني لطلبـة سورية حفلا جماهيريا احتفالا بالذكرى التاسعة عشرة للحركة التصحيحية حضره الرفاق والمواطنين العرب السوريين المقيمين في ايطاليا اضافة الى ممثلين عن الحركات والاحزاب التقدمية العربية .

هذا والتقت الرفيقة امينة المنظمة بعدد من السياسيين الايطاليين ورئيس جمعيـة الصداقـة العربية الايطالية حيث تم البحث خلال اللقاء حول الاوضاع في المنطقة عامة ولبنان خصوصـا وقد اكدت الرفيقة خلال هذه المحادثات على دور القطر المشرف والمنقذ للشعب اللبناني الشقيق .

## منظمة اوستراليا

● وجهت قيادة المنظمة على ضرورة تأسيس نادي ثقافي سوري يضم الكفاءات العلمية والثقافية والمهنية السورية المتواجدة ووضع مشروع نظام داخلي لهـذا النـــادي .

كما ان قيادة المنظمة ما زالت تتصدى لحملات الدس والافتراء التي تقودهـا الزمر اليمينية الحاقدة هناك ( عون ـ صدام ـ عرفات ) وتنسق في ذلك مع القوى والفعاليات الوطنية التقدمية على الساحة الاسترالية، في مدينتي سدني وملبورن.